" القواعد النحوية بين دلالة الاستعمال، وتقعيد النحاة "
دراسة نحوية وصفية

الدكتور

محمد أبو الحسن عبد السميع أحمد

المدرس بقسم اللغويات - كلية اللغة العربية بأسيوط -
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

" القواعد النحوية بين دلالة الاستعمال، وتقعيد النحاة "

دراسة نحوية وصفية

محمد أبو الحسن عبد السميع أحمد

قسم اللغويات ـ كلية اللغة العربية بأسيوط ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: mohamedabouelhassan.47@azhar.edu.eg

الملخص :

مما لا شك فيه أن الحكم على القواعد النحوية بالقبح أو الشذوذ أو الفساد بعد كثرة الاستدلال عليها من كلام العرب شعرًا ونثرًا، راجع إلى أن لكل نحوي مذهبه وحجته التي اعتمدها في إصدار الحكم ، ولا شك أن النحاة قد بذلوا جهدا كبيرا قبل حكمهم هذا، وقد جمعت بعض هذه القواعد ودرستها دراسة وصفية في مبحثين عنونت لأحدهما: بـــ" ما حكم عليه بالقبح مع كثرة شواهده"، وللآخر: بـــ " ما حكم عليه بالشذوذ أو الفساد مع كثرة شواهده"، وقد صدرت حديثي بمقدمة شرحت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره والمنهج الذي سرت عليه في البحث ، ثم التمهيد وتحدثت فيه عن بعض الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في استنباط القواعد النحوية، ثم عرجت على ذكر هذه الأحكام (الكثرة، والقبح، والشذوذ، والفساد)، ثم انتهيت إلى الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

والله أسأل التوفيق والسداد إنه بكل جميل كفيل.

الكلمات المفتاحية : الكثرة، القبح، الشذوذ، الفساد، المبرد، ابن جني، ابن عصفور، ابن الحاجب، العرض السابق .

'Grammatical rules between the indications of usage and the limitations of grammarians 'A descriptive grammatical study

Mohammed Abu Al-Hassan Abdul Sami Ahmed
Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language in Assiut - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt
Email: mohamedabouelhassan.47@azhar.edu.eg

Abstract

There is no doubt that the grammatical rules are judged to be ugliness or perversion

Or corruption after the abundance of inferring it from the words of the Arabs in poetry and prose, due to the fact that every grammarian has his own doctrine and argument that he adopted in issuing the judgment, and there is no doubt that the grammarians had made a great effort before this ruling, and some of these rules have been collected and studied by a descriptive study in two papers titled one of them: With "What is the ruling for its abundance with ugliness", and for the other: "What is the ruling for its abundance with perversion or corruption." My speech was issued with an introduction in which I explained the importance of the topic, the reasons for choosing it, and the approach that I followed in the research, then the introduction and talked about some of the grammatical principles adopted by the grammarians In devising grammatical rules, then I went over to mentioning these rulings (abundance, ugliness, perversion, and corruption). Then I came to the conclusion and mentioned the most important results that I reached.

By God, I ask success and repayment. He is a guarantor.

Keywords : Abundance, ugliness, perversion, corruption, coolant, Ibn Jinni, Ibn Asfour, Ibn al-Hajeb, the previous presentation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آل بيته وصحبه وسلم.

وبعد

فإن استنباط القواعد النحوية من كلام العرب والحكم عليها باب دقيق المأخذ، والناظر في كتب النحاة يجد بعضًا من القواعد النحوية حُكِم عليها من قبل النحاة بكثرة الورود عن العرب في شعرهم ونثرهم مع القبح أو الشذوذ أو الفساد، بل قد ينص بعضهم على الكثرة نصا، مما يبعث على التساؤل: إذا كان علم النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ؛ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة[١]، أو هو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد[٢]، وإذا كانت دراسة ما يتعلق به من مسائل وأحكام مستنبطة من كلام العرب شعره ونثره فكيف حكم على هذه القواعد النحوية بالكثرة مع القبح أو الشذوذ أو الفساد مع توافر الشواهد عليها؟ .

لذا فإن عملي في هذا البحث هو التعرض لبعض هذه القواعد النحوية ودراستها، ومعرفة موقف النحاة منها، ولماذا حكم عليها بالقبح أو الشذوذ أو الفساد؟

---

(١) الخصائص:١/٣٥.

(٢) الاقتراح للسيوطي:٣٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

من أجل ذلك وسمت البحث بعنوان:

" القواعد النحوية بين دلالة الاستعمال، وتقعيد النحاة "

دراسة نحوية وصفية.

وقد اخترت هذا الموضوع لما يأتي :

- لفت أنظار أهل التخصص إلى أسباب الحكم بالقبح أو الشذوذ أو الفساد على قواعد نحوية كثر دورانها على ألسنة العرب الخلص .
- إماطة اللثام وكشف النقاب عن هذه القواعد ومواقف النحاة تجاهها، دفعا للأوهام والخرفات التي قد ينسبها بعض المحدثين لعلماء اللغة .

منهج الدراسة :

وقد التزمت المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف القواعد النحوية وتحليلها؛ لمعرفة أسباب الحكم عليها بالقبح أو الشذوذ أو الفساد، مع كثرة الاستعمال عند العرب.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في : مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين .

أما المقدمة: فذكرت فيها لمحة عن طبيعة هذا البحث وأهداف دراسته والمنهج المتبع في الدراسة.

وأما التمهيد: فكان بعنوان: " أصول واصطلاحات "، وفيه :

أولًا: تحدثت فيه عن : الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في استنباط القواعد النحوية.

ثانيًا: وفيه مفهوم المصطلحات: الكثرة، والقبح، والشذوذ، والفساد.

وأما المبحثان: فيندرجان تحت عنوانين هما:

المبحث الأول: ما حكم عليه بالقبح مع كثرة شواهده.

المبحث الثاني: ما حكم عليه بالشذوذ أو الفساد مع كثرة شواهده.

وأما الخاتمة: فضمنتها أهم النتائج التي اشتمل عليها البحث.

وأما الفهارس: فقد اشتمل البحث على:

- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التمهيد :

" أصول واصطلاحات "

وفيه :

أولا : الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في استنباط القواعد النحوية .

ثانياً : مفهوم المصطلحات : (الكثرة، القبح، والشذوذ، والفساد).

أولا : الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في استنباط القواعد النحوية:

لقد فاقت عنايةُ العلماء باللغة العربية والحفاظ عليها بوصفها لغة القرآن الكريم كلَّ عنايةٍ ؛لذا فقد اهتم علماءُ العربية بوضع بعض الأصول التي تمكنهم من دراستها، وجمع أحكامها، وتقعيد قواعدها، على مدار أربعة قرون، فكان من هذه الأصول :

١ـ السماع :

وهو المصدر الأول من مصادر الاستدلال النحوي عند النحاة، ولا يقدم عليه غيره عند وجوده، يقول ابن جني مؤيدا ذلك:" واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه "[(١)]، وقد عرفه السيوطي بأنه:" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر" [(٢)]، ولقد تعددت مصادر السماع لتشمل :

---

(١) الخصائص:١/١٢٦.

(٢) الاقتراح:٦٧.

ـ الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته :

جميع النحاة لا يختلفون في حجية النص القرآني وقراءاته، وأنهما مصدر من مصادر السماع، يقول أبو حيان:" هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله (ﷺ)، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة "[١]، وقد قام العلماء بوضع ضوابط للقراءة الصحيحة التي يحتج بها هذه الضوابط تتمثل في :

١- موافقة العربية ولو بوجه من وجوه العربية .

٢- موافقة الرسم العثماني.

٣- صحة السند[٢].

---

(١) البحر المحيط:٢/٥٨٨.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٩، وأئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القراءات على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل والرواية إذا ثبتت عنهم، لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة ؛لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويوري: ١/ ١١٥ .

وقد أقر النحاة بحجية القراءات وصرح بهذا سيبويه فقال:" إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة " الكتاب : ١/١٤٨ .

ومن كلام سيبويه أخذ البصريون مذهبهم في الاستدلال بالقراءات ، لكن لا يقام عليها قاعدة إذا خرجت عن الأعم والأغلب، بخلاف الكوفيين الذين أخذوا بجميع القراءات فيما له نظير في العربية، وأما ما ليس له نظير فبعضهم قبله وبعضهم رده .

انظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة : ٤٣ ، ٤٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ الاستدلال بالحديث الشريف:

المصدر الثاني من مصادر السماع بعد القرآن الكريم، والمراد بـه: هو أقوال النبي (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحوالـه أو مـا وقع في زمنه (ﷺ) وأقره أو أنكره(١).

ومع شرف الحديث وفضله نجد الرعيل الأول من النحاة لا يجنحـون إلى الاحتجاج بالحديث، وإن جنحوا فهو بالقدر اليسير إذا ما قيس بـالقرآن الكريم والشعر.

فسيبويه – رحمه الله – يحتج بأحاديث قليلة(٢)، ولا يصرح بأن هـذه العبارة التي احتج بها من الحديث الشريف(٣).

(١) انظر: كوثَر المعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري: ١/ ١١٣ ، وفـي أصـول النحو لسعيد الأفغاني : ٤١ .

(٢) من ذلك ما جاء في الكتاب: ٢٥٨/١، باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهـاره بعـد حرف) : " وذلك قولك:" الناس مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرا فخيـر وإن شـرا فشـر"، و" المرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف "، وهذا مصدقا لقوله (ﷺ):" مَا أَسَرَّ عَبْدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءَهَا إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ " انظـر : المعجـم الكبير للطبراني : ١٧١/٢ .
إلى غير ذلك من المواضع: ٢٢٤/١، ٣٢٧، ٣٥٠، ٣٨١، ٢/ ٣٢، ٤٧، ٣٩٣ .

(٣) لعل ذلك راجع إلى أنه: لا ينظر إلى أحاديث النبي(ﷺ) على أنها بهذه الصفة، وإنما يعدها ألفاظا لعامة الناس، وهذا يدل ضمنيا على أنه غير مطمئن إلى أن هذه الأحاديـث تنتهـي بلفظها إلى الرسول (ﷺ) .
انظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحدث الشريف لخديجة الحديثي : ٥٠ .

وقد سار على هذا النهج من الاستدلال بالحديث الشريف أو الاستئناس به بالقدر اليسير، الفراء، وابن جني، وابن بري، وغيرهم(١).

يقول أبو حيان:" على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب كأبي عمر بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك- أي الاستشهاد بالحديث الشريف -، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس"(٢).

وذلك راجع إلى أسباب كثيرة أشهرها: أن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فلم تنقل الأحاديث بلفظها المسموع من الرسول(ﷺ)(٣).

---

(١) انظر: إسفار الفصيح: ٢٣٢/١، وأبو زكريا الفراء، مذهبه في اللغة والنحو : ٢٤١- ٢٤٢ .

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٤٤، وكلام أبي حيان فيه من التحامل على ابن مالك لاستشهاده بالحديث، والحق أن الرعيل الأول من النحاة استأنسوا بالحديث واستشهدوا به، وقد أثبتنا ذلك عند سيبويه، وكذا الفراء ومن ذلك قوله:" وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتابِ" و "حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّها رَسُولًا" يجوز رفع الألف من «أم» و "أمها" وكسرها في الحرفين جميعا لمكان الياء، والكسرة مثل قوله تبارك وتعالى:" لِأُمِّهِ السُّدُسُ"، وقول من رَوَى عن النبي – صلى الله عليه وسلم- : (أُوصى امْرَأً بأمه)، فمن رفع قال: الرفع هو الأصل في الأمّ والأمهات، ومن كسر قال: هي كثيرة المجرى في الكلام فاستثقل ضَمَّةَ قبلها ياء ساكنة أو كسرة" . معاني القرآن للفراء : ٥/١، ٦ .

(٣) توجيه اللمع لابن الخباز : ٤٧ ، إن مسألة الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به على صحة القواعد مسألة خلافية، ولكل مذهب أدلته ووجاهته، ويمكن الرجوع إليها في مظانها : انظر : إسفار الفصيح : ٢٣٢/١-٢٣٣ ، وتمهيد القواعد : ١/ ٦٩- ٧٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي : ١/ ٩ – ١٤، وفي أصول النحو : ٤١- ٥٤ ، وأصول الاستدلال النحوي عند الشاطبي (بحث) : ٣٥٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ الاستدلال بكلام العرب (المنظوم والمنثور) :

يعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية التي يحتج بها في بناء النحو وإقامة أصوله، والمقصود به : ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وما أثر عنهم شعرا كان أو نثرا قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة وشاع اللحن بكثرة الأعاجم والمولدين .

- المنظوم (الشعر) :

الشعر ديوان العرب، به حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنهُ تُعلمتِ اللغة، وهو أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تُقبل شهادته، وتمتثل إرادته؛ لقول رسول الله (ﷺ) :" إن من الشعر لحكمًا"(١)(٢).

ولقد كان للشعر من شواهد النحويين واحتجاجاتهم النصيب الأكبر بين الكلام المحتج به(٣)، وقد بين أحد الباحثين المحدثين أسباب إلى ذلك، فذكر منها (٤):

١ – المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، حيث كانوا يتناشدونه في كل مكانٍ ضم جماعةً، ويحفظونه ويتداولونه.

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٣٥٩/٧ ، باب (ما جاء في الشِّعر) حديث رقم : ٥٠١٢ .
(٢) انظر: العمدة لابن رشيق : ١/ ١٦ .
(٣) أحصى الأستاذ عبد الجبار النايلة في (الشواهد والاستشهاد في النحو) عدد الشواهد في مجموعة كبيرة من كتب النحاة بدءًا بسيبويه، وانتهاءً بأبي البركات الأنباري وأظهر من خلالها مكانة الشواهد الشعرية وكميتها قياسًا بالشواهد الأخرى . انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٩ – ٣٠ .
(٤) انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ٣٢ – ٣٥ .

٢ – قلّة النثر الذي وصل النحاة من العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه نفوسهم(١).

٣ – أن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء الذين يُعتد برواية شعرهم نظرةً تقرب من التقديس، ولا يجوز أن يتصور أحد صدور الخطأ عن أحدٍ من أولئك الشعراء، فكل ما يقولونه حُجَّةٌ (٢).

وكان أول جهدٍ للعلماء في تنقية الشعر: تحديد طبقات للشعراء، فقسموا الشعراء أربع طبقات :

الطبقة الأولى : الجاهليون ، وهم الذين لم يدركوا الإسلام، كـ(امرئ القيس والأعشى).

الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كـ(لبيد وحسان).

---

(١) مما يؤيد هذا الدافع هو الحفاظ على أشعار القدامى ؛لأن الشعر ما حُفِظ منه أكثر بكثير مما حفظ من الكلام المنثور ، يقول الجاحظ :" وما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون ، فلم يحفظ من المنثور عُشرهُ ، ولا ضاع من الموزون عشره " البيان والتبيين : ٢٣٩/١ .

(٢) لهذه الأسباب وغيرها انصرف النحاة إلى الشعر يستخرجون منه شواهدهم وحججهم ، ولعل أول من جعل الشعر ميدانًا للاحتجاج اللغوي، وفاتحة الطريق للنحاة فيما بعد للاستشهاد بالشعر – من وجهة نظر الباحث – هو ابن عباس (رضي الله عنه)، ويؤيد ذلك ما ذكره الجاحظ من أن : ابن عباس هو أول من صعد المنبر في البصرة ، فقرأ سورةً من القرآن الكريم وفسّرها ، وكان جُل اعتماده على الشعر عند تفسيرها ، كما يظهر هذا المنهج واضحًا عند إجاباته نافعَ بن الأزرق الذي كان يسأله عن كلماتٍ وردت في القرآن الكريم، وهل لها أصل في كلام العرب، فيجيبه ابن عباس بأبيات من الشعر، شواهد على صحة وجودها ، منشئا مذهبا جديدا في تفسير مفردات القرآن، وتطور الأمر بعد ذلك فاتخذ النحاة من الشعر مصدرا لاستقاء شواهدهم .
انظر: البيان والتبيان:٨٨/١، والإتقان للسيوطي: ٦٨/٢-١٠٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الطبقة الثالثة : المتقدمون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كـ(جرير والفرزدق) .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، كـ(بشار بن برد، وأبى نواس)[١] .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا[٢]، وآخر من يحتج بكلامه من الشعراء هو إبراهيم بن هَرمة (المتوفى منتصف القرن الثاني)،

---

(١) وقد أوصلها بعضهم ست طبقات بإضافة طبقتين أخريين هما طبقة الشعراء المحدثين وهم الذين جاءوا بعد المولدين كـ(أبي تمام) ، وطبقة المتأخرين كـ(المتنبي) .انظر: أصول النحو العربي للدكتور / محمود نحله : ٦٧ .

(٢) انظر: إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد : ٦٤- ٦٨ ، ذهب بعض النحاة إلى الاستشهاد بكلام من يوثق بفصاحته من الطبقة الرابعة، وهذا اختيار الزمخشري، والرضي، فقد استشهدا بشعر المولدين :
أما الزمخشري: فقد استشهد بشعر حبيب بن أوس(أبي تمام) عند تفسير قوله (تعالى) :" وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا " فقال:" وأظلم: يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعديا منقولا من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يَزِيدَ بنِ قُطَيْبٍ: أُظلم، على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:
هُمَا أَظْلَمَا حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ... ظَلَامَيْهُما عنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ " . الكشاف : ٨٦/١ .
وأبو تمام من الشعراء المولدين المحدثين الذين لا يستشهد بشعرهم .
وأما الرضي : فقد استشهد هو – أيضا – بشعر أبي تمام ، جاء ذلك خلال حديثه عن : مسوغات الابتداء بالنكرة ، انظر : شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٣٥ .
يؤيد ذلك ما قاله السيوطي: " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: " وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه ". الاقتراح : ٥٩ .

قال الأصمعي: " ختم الشعر بإبراهيم بن هَرْمَة وهو آخر الحجج"[١].

أما الكوفيون فيحتجون بشعر الطبقات الأربع حتى الشعر الذي لم يعرف قائله، يقول السيوطي : " وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين "[٢] .

- المنثور (الأمثال ، وأقوال العرب الفصحاء) :

الشواهد النثرية هي المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد عند تلمس الدليل، فهي منطق العربي في غدواته وروحاته، وقد اعتمد النحاة كلام العرب وجعلوه الأساس الأول في التقعيد للنحو فحددوا لذلك مكانا وزمانا.

أما المكان : فهو حيث يقيم أعراب البادية، بالرحلة إليهم، أو ممن وفد من الأعراب عليهم، فالمشافهة كانت سبيلا إلى جمع اللغة وإقامة اللسان، أو فصحاء الحضر، وهم فئتان:

فئة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرا لها ومقاما، فظلوا بمنجى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين؛ فسلمت لغتهم، ومن هؤلاء : بنو عقيل ، وبعض بطون قيس عيلان[٣] .

---

(١) انظر: خزانة الأدب : ١/ ٨ ، وتاريخ آداب العرب للرافعي : ١/٢٣٠ .

(٢) الاقتراح : ١٥٧ ، ولقد دافع الدكتور مهدي المخزومي عن الكوفيين فقال : " لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخيص في قبول كل اللهجات واللغات ، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في اللغات السبع " . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي : ١٧٨ .

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي د.علي أبو المكارم : ٣٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفئة من أهل الحضر صحت عند النحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة، ومن هؤلاء : عمر بن أبي ربيعة، والعجاج، والأخطل، وجرير، والفرزدق وغيرهم [١] .

وأما الزمان : فحددوه بنحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الإسلام، ومائة وخمسون بعده، ثم نظروا فيما روي بعد ذلك، فإن كان من أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإن كان من أهل الحضر لم يكن حجة في اللغة[٢].

---

(١) انظر: أصول النحو العربي: ٥٩ ، ولقد قرر السيوطي أنه لم يؤخذ من حضري قط فقال : " وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ... " . الاقتراح : ٤٧ .
وهذا ما ردّه الدكتور على أبو المكارم فقال : " وإذن ليس صحيحا ما قرره السيوطي من أنه : " لم يؤخذ من حضري قط " فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية " .
أصول التفكير النحوي: ٤٠ .

(٢) انظر: أصول التفكير النحوي: ٤٩ ، ٥٠ .
ولعل ما ذكرناه كان خطة البصريين في المرويات النثرية، أما الكوفيون : فقد أخذوا عمن أخذ عنهم البصريون، وزادوا عليه لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، فأخذوا عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من الحطمية الذين غلطهم البصريون ولحنوهم، بل لقد اعتدوا بما ندر من الشواهد ، وما شذ من رواية . انظر : أصول النحو العربي : ٥٩، ٦٠ .

٢ـ القياس :

من مصادر الاستدلال النحوي العقلية القياس وهو يعني لغةً: تَقْدِيرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَالْمِقْدَارُ مِقْيَاسٌ (١).

قال الأنباري "اعلم أنّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر : قايست الشيءَ بالشيءِ مُقايسةً وقياسًا ؛ قَدّرْتُه ، ومنه : المقياس ؛ أي المقدار ، وقَيْسُ رُمْحٍ : أي : قَدَرُ رُمْحٍ " (٢).

واصطلاحًا: عرفه النحاة بتعريفات كثيرة، فهو عند الرماني: " الْجمع بَين أول وثان يَقْتَضِيهِ فِي صِحَة الأول صِحَة الثَّانِي وَفِي فَسَاد الثَّانِي فَسَاد الأول"(٣)

وقال الأنباري: " وأما القياس: فهو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإنْ لم يكن كلٌّ ذلك منقولًا عنهم، وإنما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليهِ، وكذلك كلُّ مقيسٍ في صناعةِ الإعراب "، أو هو: " عبارةٌ عن تقديرِ الفرع بحكم الأصل"، وقيل هو: " حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلّةٍ ، وإجراء حكمِ الأصلِ على الفرعِ "(٤).

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة مادة (ق و س) ٥/٤٠ .
(٢) لمع الأدلة للأنباري: ٩٣ .
(٣) رسالة الحدود : ٦٦ .
(٤) لمع الأدلة : ٤٦، ٩٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والقياس هو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب(١).

وكان البصريون والكوفيون أصحاب قياس فالبصريون " كانوا يعدون السماع الأصل، وإن وجد القياس، فإذا اجتمع السماع والقياس في الظاهرة الواحدة أخذوا بكل منهما، وإن اختلف السماع والقياس فيها، فضلوا السماع على القياس، وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا، وإن لم يكن لديهم المسموع فيها، لجئوا إلى قياسها على أمثالها " (٢).

وقد " أفاد البصريون من القياس ولكنهم تشددوا في ذلك ولم يقيسوا إلا على ما توافرت شواهده وأمثلته والمقيس عليه عندهم يشترط فيه ألا يكون شاذا ولا خارجا عن سنن القياس فإذا سمع ما يعارض القياس تركوا القياس ونطقوا بالمسموع ولا يقيسون على المسموع الشاذ " (٣).

وتوسع الكوفيون في القياس ووضعوا أقيسة جديدة بناء على توسعهم في المسموع فقاسوا على الشاهد الواحد، بل وعلى نصف الشاهد، وما لم يعرف(٤)، وعمموا ذلك على بقية القواعد " حيث أدى بهم هذا المسموع إلى

---

(١) انظر : الاقتراح : .
(٢) المدارس النحوية لخديجة الحديثي: ٩٨ .
(٣) أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي : ٢٨١- ٢٨٢ .
(٤) كاستشهادهم على جواز دخول اللام في خبر (لكن) بعدم العلم به ، وذلك نحو قول الشاعر : ولكنّني مِن حُبّها لَعَمِيدُ
قال عنه ابن هشام : " والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره، مع احتماله للتأويل على الزيادة، أو على أن الأصل: لكن أنى، ثم حذفت الهمزة تخفيفا، ونون لكن لالتقاء الساكنين، أو لاجتماع الأمثال، فاللام إنما هي داخلة في خبر (أن) " . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٣٥٨، ٣٥٩ .
وقال عنه السيوطي : " هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه " الاقتراح: ٦٠

تغيير كثير من الأقيسة التي وضعها البصريون وعدوها مقدسة لا تنقص ولا تغير ولا تخالف تبعا لما سمعوه بعد وضعها من ظواهر" [١] .

٣ ـ الإجماع :

من مصادر الاستدلال عند النحاة الإجماع وهو في اللغة بمعنى: الاتفاق، يقال: (جمع) الشيء المتفرق (فاجتمع) وبابه قطع، و(تجمع) القوم اجتمعوا من هنا وهنا[٢].

أما الإجماع عند النحاة، فهو إجماعُ نحاة البلدين البصرة والكوفة[٣].

وقد عقد ابن جني فصلاً : (في القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجةً) قال فيه " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله (ﷺ) من قوله : " إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ " [٤]، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة "[٥].

---

(١) المدارس النحوية لخديجة الحديثي : ١٦٥ .
(٢) انظر : مختار الصحاح : ٦٠ مادة (ج م ع) .
(٣) انظر : الاقتراح : ٧٣ .
(٤) أخرجه ابن ماجة في سننه : ٢/ ١٣٠٣ باب (السَّوَادِ الْأَعْظَمِ) حديث رقم : ٣٩٥٠ .
(٥) الخصائص : ١/١٩٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولا خلاف بين النحويين ـ بصريين وكوفيين ـ في الاحتجاج بالإجماع، فقد أفاد منه أهل المذهبين وسخّروه في كثير من استدلالاتهم(١).

٤ – استصحاب الحال:

استصحاب الحال مصطلحٌ فقهي، يُراد به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليلٌ على عدمها، وهو في اللغة: لزوم الشيء وعدم مفارقته فمن لازم شيئا فقد استصحبه(٢).

---

(١) انظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي: ٤٣٣ – ٤٣٥ ، ولقد وقع خلاف بين النحاة في حكم مخالفة الإجماع فأجازه بعضهم ومنعه آخرون ، فكان ممن أجازه ابن جني والعكبري ، فأجازه ابن جني بشرط ألا يخالف القائل به المنصوص ولا المقيس، وهو مع ذلك لا يسمح لكل واحد بالمخالفة إذ يقول : " إننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلاكل ". الخصائص : ١٩١/١.
وكان ممن منعه أبو البركات الأنباري الذي استدل بالإجماع كثيرا في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاما مخالفة لما أجمع عليه النحاة ، ومن ذلك رده على الخليل في ذهابه إلى أن (أيهم) في قولنا : لأضربن أيهم أفضل ، مرفوع بالابتداء و (أفضل) خبره ، وأن هذا خلاف للإجماع .
انظر : الإنصاف للأنباري : ٥٨٨/٢ .
ولقد ساقت الدكتور/ خديجة الحديثي كثيرا من الأمثلة التي رد بها الأنباري كثيرا من الآراء النحوية لمخالفتها الإجماع . انظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٣٨ – ٤٤١ .

(٢) انظر: لسان العرب: ١/ ٥٢٠، مادة (ص ح ب) .

وعرفه الأنباري بأنه: " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"(١).

وهو من الأسس التي اعتمدها النحاة في الاحتجاج فها هو ذا سيبويه يستدل به وإن لم يسمه كذلك بل أسماه استصحاب الأصل، ومن ذلك استدلاله بالأصل في معرفة أبنية الكلم والحروف الأصلية منها والزوائد، فتراه يقول: "فأما (ورنتل) فالواو من نفس الحرف ؛لأن الواو لا تزاد أولًا أبدًا،(والوكواك) كذلك، ولا تجعل الواو زائدة لأنها بمنزلة القلقال"(٢)، فاستدل بالأصل وهو: لا تزاد الواو أولا أبدا، على أصالتها في الكلمتين.

إلى غير ذلك من الأصول التي يمكن الرجوع إليها في مظانها(٣).

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب للأنباري: ٤٦ ، وقد عده الأنباري من الأدلة المعتبرة ، ووصفه بالضعف ، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ومثل له فقال: "ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ... " لمع الأدلة : ١٤١ .
واعتني به الباحثون المحدثون لإظهار فضله تقول خديجة الحديثي – بعد أن عرضت آراء علماء العربية مُعقّبة لهم بدراسةٍ مستفيضة للاستصحاب عند سيبويه– : " يظهر من هذا أن سيبويه استفاد من الأصل – استصحاب الحال كثيرًا واعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا، ونستطيع أن نستنتج منه أنه أحد الأدلة المعتبرة في نظرهِ كالسماع والقياس ، وإن كان أضعف منهما ؛ لأن ما كان فيه دليلٌ من سماع ، أو قياسٌ على نصٍ مسموع معتبرٍ صحيحٍ هو الأصل في الكتاب ، ومع ضعف هذا الأصل فنحن نراه يبنيٍ كثيرا من الأحكام ، ويضعٍ العديد من القواعد معتمدًا عليه ، كما يرد بعض آراء النحاة أو يضعفها أو يمنعها مستندًا في ذلك كله إليه " . الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٦٤ .

(٢) الكتاب : ٣١٥/٤، وفي الكتاب نماذج كثيرة على ذلك: ٤/ ٣٠٩، ٣١١، وغير ذلك، وهو من الأدلة المعتمدة عند البصريين والكوفيين، وعددت الدكتور الحديثي نماذج تدل على اعتماد البصريين وكذلك الكوفيين على استصحاب الحال مشيرة إلى أن الأنباري نص على ذلك في الإنصاف .
انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٥٠– ٤٥٣ .

(٣) انظر : الاقتراح للسيوطي : ١٣٨، وأصول النحو العربي، د . محمد خير الحلواني: ١٠٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيا : **مفهوم المصطلحات** (**الكثرة**، **القبح**، **والشذوذ**، **والفساد**).

لم تكن هذه المصطلحات إلا أحكاما أطلقها النحاة على بعض من القواعد النحوية التي يقوم البحث على دراستها فكان لابد أن أعرج على مفهومها، فأقول :

١ - الكثرة :

(الكثرة) في اللغة: ضد القلة، والكثرة بالكسر لغة رديئة، وقد (كثر) يكثر بالضم (كثرة) فهو (كثير) وقوم (كثير) وهم كثيرون، و(أكثر) الرجل كثر ماله[١]، فالكثرة بمفهومها العام تدل على زيادة عدد أفراد الشيء بالنسبة للمعتاد أو المتوقَّع[٢].

وفي الاصطلاح : علةٌ استعماليةٌ[٣] تُلزِمُ أو تُجيزُ للمتكلمِ الخروج عن القياس بإحداث تغيير أو تبديل في اللفظ لشيوعهِ وكثرة تردده على اللسان[٤].

وإذا كان الأصوليون يرون أن كثرة الاستعمال تُبْلي الألفاظ وتجعلها عرضة لقص أطرافها[٥]، فإن النحاة قد حكموا على بعض القواعد النحوية بالشذوذ أو القبح مع كثرة الاستعمال .

---

(١) مختار الصحاح : ٢٦٦، مادة (ك ث ر) .
(٢) انظر : المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم : ١٨٧١/٤ .
(٣) انظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه لشعبان عوض : ١٩٧ .
(٤) علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه دراسة لغوية نحوية (ماجستير) : ٩ .
(٥) انظر : التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه لرمضان عبد التواب : ١٣٥ .

٢ـ القبح :

القبح في اللغة: نَقيضُ الحُسْن، عامٌّ في كلِّ شيء، وقد قَبُحَ قباحة فهو قبيحٌ[١]، فهو يعني: ما لا يقبله الإنسان من الأفعال والأقوال والأشكال.

وفي الاصطلاح : يعد سيبويه أول من ألمح إلى المقصود بالقبيح في الاستعمال اللغوي فقال : " وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[٢].

فسيبويه يرى أن القبيح هو : " وضع اللفظ في غير موضعه "، ومما يؤكد ذلك وصفه جملة : " آتيك إذا احمر البسر" بأنه قول حسن ، ووصف جملة: " آتيك إن احمر البسر " بأنه قول قبيح[٣].

وقد عرف أحد العلماء القبيح بتعريف قاصر على الجانب الشرعي[٤].

وعرفه أحد الباحثين المحدثين بأنه : " الحكم على الاستعمال اللغوي المخالف لفظا لما عرف عن العرب في كلامهم، سواء أثر ذلك على المعنى أم لم يؤثر"[٥].

---

(١) انظر: العين : ٥٣/٣ مادة (ق ب ح)، وتاج اللغة: ٣٩٣/١ (ق ب ح) .
(٢) الكتاب : ١/ ٢٥، ٢٦ .
(٣) انظر : الكتاب : ٦٠/٣ .
(٤) وهذا عند الجرجاني فقد عرف القبيح بتعريف قاصر على الجانب الشرعي فقال : " القبيح : هو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل " انظر : التعريفات : ١٧٢ .
(٥) الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه : ١١٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣- الشذوذ :

يأتي الشذوذ في اللغة بمعنى : الانفراد والمفارقة، يقال : شذّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌ ، (شذ) عنه، أي: انفرد عن الجمهور وندر، يشذ بالضم والكسر (شذوذا) فهو (شاذ) و (أشذه) غيره(١).

ويأتي في الاصطلاح على تعريفات كثيرة منها: ما خالف القاعدة أو القياس، أو من خالف الجماعة أو انفرد عنهم(٢).

وعرّفه الجرجاني: بأنه ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته(٣).

٤- الفساد:

الفساد في اللغة: نَقيضُ الصَّلاح، وفَسَدَ يفسُدُ، وأفْسَدتُه(٤).

---

(١) انظر: العين: ٢١٥/٦، باب(الشين والذّال ش ذ)، ومختار الصحاح : ١٦٣، مادة (ش ذ ذ).

(٢) انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمن عبد النعيم : ٣١١/٢ .

(٣) انظر: التعريفات : ١٢٤ ، وقد قسم الجرجاني الشاذ، وبين الفرق بينه وبين النادر والضعيف، فقال : " الشاذ: وهو على نوعين شاذ مقبول، وشاذ مردود؛ أما الشاذ المقبول؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأما الشاذ المردود؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء، والبلغاء؛ والفرق بين الشاذ، والنادر، والضعيف، هو: أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلًا لكن يكون على القياس، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت " . التعريفات : ١٢٤ .

(٤) العين :٢٣٠/٧ مادة (ف س د) .

الفساد: زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة، والفساد عند الفقهاء ما كان مشروعًا بأصله غير مشروع بوصفه، وهو مرادف للبطلان عند الشافعي(١).

وبهذا المعنى استخدمه النحاة، يقول المرادي:" " إِنْ" الزائدة، وهي ضربان: كافة، وغير كافة، فالكافة بعد " ما " الحجازية نحو: ما إنْ زيد قائم، فـ" إن " في ذلك زائدة كافة لـ" ما " عن العمل، وذهب الكوفيون إلى أنها نافية، وهو فاسد"(٢).

ويقول ابن هشام عند توجيه قوله (تعالى):" وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى"(٣): " فَإِن الْمُتَبَادر تعلق "من" بـ "خفت" وَهُوَ فَاسد فِي الْمَعْنى، وَالصَّوَاب تعلقه بِالْمَوَالِي لما فِيهِ من معنى الْوِلَايَة، أَي: خفت ولايتهم من بعدِي وَسُوء خلافتهم، أَو بِمَحْذُوف هُوَ حَال من الموَالِي، أَو مُضَاف إِلَيْهِم، أَي: كائنين من ورائي، أَو فعل الموَالِي من ورائي"(٤).

فالفساد عند النحاة معناه البطلان، يقول ابن دُرُسْتَويه : " يقال: قد بطل الحق، إذا زهق، وبطل الشيء، إذا فسد، فهو يبطل مثل قولك: فسد يفسد، وهو فاسد"(٥) .

---

(١) انظر: التعريفات : ١٦٦ .
(٢) الجنى الداني : ٢١٠ .
(٣) من الآية : ٥ سورة مريم .
(٤) مغني اللبيب : ٦٨٧ .
(٥) تصحيح الفصيح وشرحه : ٢٢٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول

ما حكم عليه بالقبح مع كثرة شواهده

وفيه خمس قواعد:

القاعدة الأولى : مجيء الحال فعلا ماضيا غير مقرون بـــــ(قد).

القاعدة الثانية : جر تمييز (كم) الاستفهامية .

القاعدة الثالثة : إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى.

القاعدة الرابعة : الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

القاعدة الخامسة : العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

حكم بعض النحاة على بعض القواعد النحوية بالكثرة مع القبح، ومن هذه القواعد:

القاعدة الأولى :

مجيء الحال فعلا ماضيا غير مقرون بـــ(قد):

الحال وصف فضلة يبين هيئة صاحبه، وهذه الهيئة لابــد أن تكــون دالة على الحاضر، فالحال لما حضر؛ لذا منع فريق من النحاة مجيء الحال من الماضي غير مقرون بقد[١]؛ لأنه لما انقطع، ومع هذا فقد نطق العــرب الخلص بالحال من الفعل الماضي في أشعارهم من غير (قد)، ونزل القرآن الكريم بما نطقوا، فمن الشعر، قول الشاعر[٢]:

وَإِنِّــي لَتَعْرُونِــي لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ كَمَــا انْــتَفَضَ العُصْــفُورُ بَلَّلَــهُ القَطْــرُ

وقول طرفة بن العبد[٣]:

وكَــرّي، إذا نَــادى المُضَــافُ،مُحَنَّبًا كسِــيدِ الغَضَــا نَبّهَتْــهُ المُتَــوَرِّدِ

---

(١) أشير بذلك إلى مذهب البصريين، ومن وافقهم. انظر: الإنصاف :٢٠٥/١ .

(٢) البيت من الطويل، لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري:٩٥٧/٢ .
الشاهد في قوله : "انتفض العصفور بلله القطر" حيث لم يأت بالواو الحالية ولا بـــ "قــد" قبل الماضي المثبت "بلله".
والبيت من شواهد : الإنصاف: ٢٠٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٢٨/٢ .

(٣) البيت من الطويل، لطرفة في ديوانه : ٢٥ .
الشاهد في قوله : " نبهته المتورد" فقد وقع الحال فعلا ماضيا، غير مسبوق بقد .
والبيت من شواهد : شرح التسهيل:٣٧١/٢، والتذييل : ١٨٨/٩ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقول امرئ القيس[١]:

لَـهُ كَفَـلٌ كالـدِّعصِ لَبّـدهُ النّـدى إلى حـارِكٍ مِثْلِ الغَبيـطِ المُـذَأّبِ

ومنه – أيضا – قول النابغة الذبياني[٢]:

سَبَقْتَ الرِّجالَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعلَا كسَـبْقِ الجـوادِ اصـطادَ قبـلَ الطَّـوارِدِ

هذا بعض ما جاء من شعر العرب الخلص، أما ما جاء من أعلى مراتب النظم فمنه قوله (تعالى):"أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "[٣]، وقوله (تعالى): "وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ قَالُوا۟ "[٤]، وقوله :" بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا "[٥] .

وما سبق خاص بالسماع أما القياس فقائم على:

ــ أن ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة، تقول: جاء رجل راكبا، وجاء الغلام راكبا، وهذا ما عبر عنه الأنباري فقال:" وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة، نحو: "مررت برجل قاعد، وغلام قائم" جاز أن يكون حالا للمعرفة، نحو: "مررت بالرجل قاعدا،

---

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه:٧٦ .
الشاهد في قوله :" لبده الندي" فقد جاء الحال جملة فعليه فعلها ماض غير مقرون بقد.
والبيت من شواهد : شرح التسهيل:٢/٣٧١، وتمهيد القواعد:٥/٢٣٤٣ .

(٢) البيت من الطويل، للنابغة في ديوانه:٤٥.
اللغة : الباهشين : الباهش هو المسرع إلى الشيء، مسرورا به، والطوارد: جمع طاردة، وهي التي تطرد الصيد وتتبعه.
الشاهد في قوله:" اصطادَ قبل الطَّوارِدِ " فقد جاء الحال من الماضي غير مقرون بقد.
والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ٢/٣٧٢، والتذييل:٩/١٨٨.

(٣) من الآية: ٩٠ سورة النساء.

(٤) سورة يوسف الآيتان : ١٦ ، ١٧ .

(٥) من الآية: ٦٥ سورة يوسف .

وبالغلام قائما"، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررت برجل قعد، وغلام قام" فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة، نحو: "مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام" وما أشبه ذلك "(١).

ـ أنه يجوز أن تقام الأزمنة مقام بعضها، فإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل كما في قوله (تعالى): "إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ "(٢)، جاز أن يقام الماضي مقام الحال، فيقال : جاء الرجل ذهب عقله(٣).

ومع توافر الأدلة التي تؤكد مجيء الحال من الفعل الماضي غير مقرون بقد من كلام العرب الخلص- وأصحاب المعلقات على وجه الخصوص-، والآيات القرآنية، والقياس، نجد بعض النحاة يخص هذا بالسماع، ويعمد إلى تأويل هذه الظاهرة في تلك الأمثلة ونحوها بأكثر من وجه(٤)، بل إن بعضا منهم قد وصفها بالقبح، وهذا ما جاء على لسان المبرد فتراه يقول:" ولكن لو قلت في هذه المسألة : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضَّاربُ أخا لـه، كان جيدًا أن تصفه؛ - أي : تصف : أخًا- بـ(كان) إذا جعلته نكرة، فإن

---

(١) الإنصاف : ٢٠٦/١ .

(٢) من الآية : ١١٦ سورة المائدة .

(٣) الإنصاف : ٢٠٦/١ .

(٤) تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع، وقالوا إنه لا حجة للكوفيين فيه:

١- ففي قوله (تعالى)"أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ" أن جملة "جَآءُوكُمۡ" تحتمل أكثر من وجه فهي إما بتقدير " قد "، أو تكون صفة لموصوف محذوف، تقديره: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، أو تكون خبرا بعد خبر، أو أنها دعاء كما زعم المبرد في المقتضب : ١٢٤/٤.

٢- وأما ما جاء من أشعار العرب فهو على حذف قد لضرورة الشعر.

انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤/١، وأصول النحو لابن السراج: ٢١٦/١، والإنصاف:٢٠٦/١، ٢٠٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قلت: فَأَجْرِ(كان) بعد المعرفة وأجعلها حالا لها؛ فإن ذلك قبيح وهو على قبحه جائز في قول الأخفش، وإنما قبَّحه أن الحال لما أنت فيه، و(فَعَلَ) لما مضى، فلا يقع في معنى الحال"(١)، ولعل الذي دعا المبرد ومن معه إلى ذلك أشياء، منها:

ـ أن الفعل الماضي لما انقطع، والحال يشترط فيها أن تكون مقارنة أو منتظرة، وهذا غير موجود في الفعل الماضي؛ لأنه منقطع عن زمن العامل وليس بهيئة في ذلك الزمان(٢)؛ لذا فلا يجوز أن يقوم مقامه، يقول الأنباري:" إن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه"(٣).

ـ أن الذي يصلح أن يكون حالا هو ما جاز فيه الآن أو الساعة، وهذا لا يكون في الماضي، فلا تقول: جاءني زيد سار غلامه الساعة، أو الآن، لأنه لا ينبغي أن يكون حالا.

وبعد هذا العرض السابق فالذي أراه جواز مجيء الفعل الماضي حالا غير مسبوق بـ(قد)، وذلك لما يأتي:

ـ وقوع الماضي غير المقرون بـ(قد) على أسنة العرب الخلص بكثرة، ونزول القرآن بما نطقوا، والقياس يؤيده، يقول أبو حيان :" فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير(قد)" وقال في موضع آخر:" وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير قد وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل"(٤).

---

(١) المقتضب : ١٢٣/٤ .
(٢) انظر: اللباب: ٢٩٣/١ .
(٣) الإنصاف:٢٠٦/١ .
(٤) البحر المحيط: ١٤/٤، ٣٠٠/٩ .

ــ أن تأويل كل هذه الأمثلة الواردة على إضمار (قد) ، أو موصوف محذوف قبل الماضي، خلاف الأصل، وعدم التقدير أولى من التقدير، كما يقول النحاة[١]، والمعنى تام ومستقيم لا يحتاج إلى تقدير(قد) أو موصوف محذوف، وكما يقول ابن مالك:" وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه "[٢]. والله أعلم.

(١) انظر : شرح الكافية للرضي: ٥١٧/١.
(٢) شرح التسهيل:٣٧٣/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القاعدة الثانية :

جر تمييز (كم) الاستفهامية:

من القواعد المتعارف عليها بين النحاة أن تمييز (كم) الاستفهامية يكون مفردا منصوبا، غير أن العرب قد نطقت بتمييزها(كم) مجرورا وهذا كثير في كلامها، وهو محل خلاف عند علماء اللغة(١)، ومما يدل على مجيء تمييز (كم) مجرورا الشعر والنثر والقياس.

فمن السماع المنظوم، قول الأعشى(٢):

---

(١) انقسم النحاة في تمييز (كم) الاستفهامية ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول: لا يجوز جر تمييز (كم) الاستفهامية بل يجب نصبه، سواء جرت (كم) بحرف جر أم لم تجر، فتقول : على كم عمودًا بيتك مبني؟، وكم كتابًا قرأت؟، ولا يجوز أن تقول : على كم عمودٍ، ولا كم كتاب؟، وهذا ظاهر مذهب بعض النحاة منهم المبرد على ما سياتي في متن الرسالة . انظر : المقتَضب : ٥٦/١ ، ٥٧ .
المذهب الثاني: جواز جر تمييز (كم) الاستفهامية مطلقا، ودون دخول حرف جر على (كم)، فتقول على مذهبهم: كم بيت بنيت؟، وكم كتاب اعتمدت في بحثك ؟ وهو منسوب للزجاج، وظاهر مذهب أبي على الفارسي وآخرين . انظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٢٢٩، والإيضاح للفارسي :١٨٧.
المذهب الثالث: يرى أصحاب هذا المذهب أن تمييز (كم) الاستفهامية يجوز جره بشرط أن تكون مجرورة، فيجر التمييز بـ" من " المحذوفة تخفيفا، وبهذا يكون حرف الجر الداخل على(كم) عوضا عن المحذوف بعدها، فالتقدير على غير الحذف : كم على جذع شجرة بيتك مبني ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وآخرين . انظر: الكتاب:١٦٠/٢ .

(٢) البيت من السريع، للأعشى في ديوانه : ١٤١ .
المعنى : يمدح الشاعر عامر بن فضيل، ويهجو علقمة بن علاثة، فيقول متعجبا : يا عجب الدهر! متى كان عامر وعلقمة سواء؟ كم ضاحك من ذا وكم ساخر ؟ .
رواه من استشهد به : " كم ضاحك من ذا ، ومن ساحر؟ " والتقدير : كم من ضاحك ، فقد وقع تمييز (كم) الاستفهامية مجرورا بمن مقدره، يريد: كَم مِن ضاحِكٍ مِن ذا، بدليل قوله: ومِن ساخِر.
وهذا فيه ما فيه من الضعف؛ لأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله إنما هو في ضرورة أو شذوذ من الكلام، والخفض بعد كم فصيح، فهذا ليس على الإضمار.
وبالرجوع إلى الديوان كانت روايته : كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا، وكم ساخِر، وعليه فلا شاهد بالعطف على من المقدرة، بل جاء تمييز كم الاستفهامية مفردا مجرورا فيهما : كم ضاحك، وكم ساخر.
والبيت من شواهد : أمالي ابن الشجري : ١٣٢/٢، والتذييل : ٢٤/١٠ .

يا عَجَبِ الدَّهرِ متى سُوِّيا كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا، وكم ساخِرِ؟

وقوله في موضع آخر[١]:

تيممُت قيسًا وكم دونه من الأرض - مِنْ مَهْمَهٍ - ذي شَزَنْ؟

وعليه جاء قول الشاعر[٢]:

كَمْ بِجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلى وكَرِيمٍ بخلهُ قد وضَعَه؟

وقول أبي العتاهيه[٣]:

كَمْ شَهوةٍ بِفَسادِ دِينِكَ؟ قَدْ رَأَيتُكَ تَشْتَهِيهَا

---

(١) البيت من المتقارب، للأعشى في ديوانه : ١٩ .

اللغة : " تيمم " بمعنى : تقصد، و" المهمة" : الأرض القفر البعيدة الأطراف، و" الشزن " : الغلظ من الأرض، يقال أرض شزنة إذا كانت صعبة المسلك .

المعنى : يستفهم الشاعر كم دونه ودون بلاده من فيافي ومن وعور خُشُن.

الشاهد في قوله : " من مَهْمَهٍ " حيث جاء تمييز (كم) الاستفهامية مجرورا، والذي جوز ذلك هو الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في قوله : " دونه ... من الأرض " والبيت من شواهد : شرح أبيات سيبويه : ٢٩٩/٢ .

(٢) البيت من الرمل ، منسوب لأنس بن زنيم في الإنصاف:٢٤٧/١، وتوضيح المقاصد:١٣٣٨/٣.

وبعض النحاة على أن (كم) في البيت خبرية، غير أن ابن عصفور مثل به على أن كم استفهامية حملا على المعنى فقال : " لا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام " . شرح الجمل : ٤٨/٢ .

(٣) البيت من الكامل، لأبي العتاهية في ديوانه : ٤٦٩ .

الشاهد في :" كم شهوةٍ" فقد جاء تمييز كم الاستفهامية مفردا مجرورا، وإن كان معناه التكثير.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنه – أيضا – قول الشاعر(١):

كَم- مِنْ لئيمٍ- رأينا كانَ ذا إبلٍ؟ فأصبحَ اليومَ لا مُعْطٍ ولا قارِ

وقول آخر(٢):

أعاذل كم- من أَخ- لي أودّه؟ كريم عَليّ لم يلدني وَالِده

ومن السماع المنثور، قول المولى (عز وجلَّ) : " سَلْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ "(٣)، قال أبو حيان :"من آية تمييز لـ(كم)، ويجوز دخول: من، على تمييز الاستفهامية والخبرية، سواء وليها أم فصل بينهما، والفصل بينهما بجملة، وبظرف، ومجرور، جائز على ما قرر في النحو"(٤) .

---

(١) البيت من الكامل من مجهول النسبة .
المعنى : يقول كم من لئيم رأينا كان ذا غنى هلك ماله فأصبح لا يقال له معط ولا قار لأنه لم يكتسب بماله حمدًا .
الشاهد في قوله : " كم من لئيم " فقد جاء تمييز كم الاستفهامية مجرورا ، من دون أن تسبق كم بمجرور، أو يفصل بينها وبين مميزها، والذي جوز ذلك إفادتها للكثرة من حيث المعنى .
والبيت من شواهد : التذييل : ٢٤٨/٤ .
وبعض النحاة على أن (كم) في البيت خبرية، غير أن ابن عصفور مثل به على أن كم استفهامية حملا على المعنى فقال : " لا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام " . شرح الجمل : ٤٨/٢ .

(٢) البيت من الطويل، لبشير بن أبي بن حمام بن جابر العبسي، في جمهرة الأمثال: ٤٨١/١، والدر الفريد وبيت القصيد:٤٣٢/٢ .
الشاهد في قوله : " كم من أخ " فقد فصل بين كم الاستفهامية، ومميزها بـ(من) .

(٣) من الآية : ٢١١ سورة البقرة .

(٤) البحر المحيط : ٣٥٠/٢ ، يرى بعض النحاة أن تمييز (كم) يكون مجرورا إذ فصل بينهما، أو جرت (كم) قبل تمييزها كما ذكرنا في الحاشية رقم (١)، وهذا الشرط الأول ذكره النحاس في معانيه:(١٠٦/١).

وقال العكبري : " وَ (مِنْ آيَةٍ) : تَمْيِيزٌ لِـ(كَمْ)، وَالْأَحْسَنُ إِذَا فُصِلَ بَيْنَ كَمْ وَبَيْنَ مُمَيِّزِهَا أَنْ يُؤْتَى بِمَنْ "(١).

ومما يحتمل فيه المعنيان الاستفهامية والخبرية، وجاء التمييز فيه مجرورا، قوله (تعالى) : " أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ "(٢)، فـ(كم) استفهامية، وقد جر تمييزها بـ(من) والذي سوغ ذلك الفصل بينها وبين مميزها(٣).

وقد اعتمد من أجاز جر تمييز كم الاستفهامية على قاعدة توجيهية، وهي :

ـ حمل الشيء على نظيره من غير تأويل، فكما أن كم الخبريَّة تنصب التمييز حملا على الاستفهامية، كذلك حملت الاستفهامية علي الخبريّة في جر تمييزها.

يقول ابن السيد – فيما حكى عن الزجاج –: " هذا التقدير – يعني تقدير (من) – عندي خطأ ؛لأن حروف الخفض لا تضمر، إلا أنه يجوز الخفض من وجه آخر، وهو أن يخفض بـ(كم) في الاستفهام، كما يخفض بها في الخبر، ألا ترى أنهم أجازوا النصب بها على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر "(٤).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٧٠/١ .

(٢) من الآية : ٦ سورة الأنعام .

(٣) انظر : التبيان للعكبري : ٤٨١/١ ، وقد ذكر الشيخ عبد الخالق عضيمة بعض الآيات التي اختلف النحاة في حملها على معنى الاستفهام أو الخبر . انظر: دراسات لأسلوب القرآن : ٣٩٧/٢– ٤٠١.

(٤) كتاب الحلل في إصلاح الخلل : ٢٣٩ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أجاز سيبويه أن تقول في سعة الكلام : على كم بيتك مبني؟ وقال : " القياس النصب وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت (على) عوضا منها"(١)، وقد استدل بعض النحاة على ذلك ببيت الأعشى(٢):

يا عَجَبَا الدَّهرِ متى سُوَّيا كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا، ومن ساخِرِ؟

وقال :" وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد «كم» في نحو: كم رجل عندي، تنجرّ على إرادة «من» والدليل على جواز ذلك، كما قال الخليل ..."(٣)، وذكر البيت السابق .

وهذا يعد دليلا آخر من أدلة الاستدلال وهو :

ـ حمل الشيء على نظيره مع التأويل، فنصب تمييز (كم) بالحمل على عدد منون ينصب ما بعده، مثل: أحد عشر، ونصبه واجب، ولا يجوز جره، فلما جاء ما حمل عليه مخالفا له في بعض التراكيب وهو مجيء تمييز كم الخبرية مجرورا كثيرا، رشح هذا التأويل فحمل عليه بتقدير (من) محذوفة بعد كم الاستفهامية .

وبعد هذا العرض السابق لما نطقت به العرب الخلص في أشعارها، وأكدته آيات من الذكر الحكيم، تدل دلالة واضحة على فصاحة مجيء تمييز (كم) الاستفهامية مجرورا وكثرته، ومع هذا فإن بعض النحاة (٤) قد حكم على ذلك بالقبح .

---

(١) الكتاب : ١٦٠/٢ .
(٢) سبق تخريجه: ٢١ .
(٣) انظر: المبرد في المقتضب : ٥٧/٣، وابن برهان الغرة في شرح اللمع : ٤٢٧/٢، والعكبري في اللباب:٣١٥/١ .
(٤) أمالي ابن الشجري : ١٣٢/٢ .

يقول المبرد: " على كم جذعا بيتك مبنيا؟.... والبصريون يجيرون على قبح: على كم جذع، وبكم رجل؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من) ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، وبكم من رجل؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار وليس إضمار(من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى، وإنما إجازته على بعد"[١].

فظاهر النص يدل على أن المبرد من دعاة هذا المذهب؛ لأنه حين تحدث عن دخول حرف الجر على (كم) أبقى التمييز على نصبه، ثم أسند القبح إلى البصريين.

ولعل سبب الحكم بالقبح – عند هذه الطائفة من النحاة – على مجيء تمييز(كم) الاستفهامية مجرورا راجع إلى:

ـ اعتمادهم على السماع؛ إذ الأبيات التي احتج بها المجيزون رويت بأكثر من وجه الرفع والنصب والجر ، وهذا ما جاء في بيت الفرزدق[٢]:

---

(١) المقتضب : ٥٧/٣ .

(٢) البيت من الكامل، للفرزدق في ديوانه:٣٦١/١ .

الشاهد في قوله :" كم عمة " حيث يجوز في (عمّة) وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثّلاث : أمّا الرَّفع فعلى أنّ (كم) خبريّة أو استفهاميّة في محلّ نصب ظرف متعلّق بـ (حلبت)، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله: (عمّة) مبتدأ، وجملة (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يقدّر مجرورًا إنْ قُدِّرت (كم) خبريّة، ويقدّر منصوبًا إن قدّرت (كم) استفهاميّة .

وأمّا النّصب فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و(عمة) تمييز لها؛ وقيل: إنّ تميمًا تُجيز نصب مميّز الخبريّة مفردًا، وعلى هذا يجوز نصب (عمّة) مع كون (كم) خبريّة.

وأمّا الجرّ فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و(عمّة) تمييز لها . والبيت من شواهد : الكتاب : ١٦٦/٢ ، معاني القرآن للفراء : ١٦٩/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٍ؟ فَـدْعَاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

فلعل هذه الطائفة لم تصلهم رواية الجرِّ ؛ولذلك عللوا نصب تمييز (كم) ؛بأنها في الاستفهام بمنزلة عدد ينصبُ ما بعده فلا يمكن الخفض بها[١] .

ــ ارتكازهم – في جواز جر تمييزها على قبح في حالة ما لو سبقت بجر– على أن المُميِّز والمميَّز بمعنى واحد، ففي قولك: على كم جذع بني بيتك، وبكم رجل مررت، يجوز النصب والجر، وكأن الجار الداخل على (كم) داخل على مميزه، فهو مجرور بـ(من) مقدرة، ومجوز إضمارها قصد التطابق[٢].

وبعد فالذي أراه جواز جر تمييز كم الاستفهامية من غير قبح، لورود ذلك عن العرب، حملا على أختها الخبرية من باب حمل النظير على النظير، وأن المعنى وقصد المتكلم أو الشاعر هو الذي يحدد المعنى المراد، كما أن حذف حرف الجر أو تقديره مع بقاء عمله ضعيف عند النحاة .

(١) انظر: أسرار العربية : ٢١٥ .
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي :١/١٥٤ .

القاعدة الثالثة :

إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى:

من المتعارف عليه والثابت عند النحاة أن الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تفيد ذلك ؛لأن الشيء لا يتعرف بنفسه، ولكن إذا أضيف الاسم إلى اسم ما يوافقه في المعنى، كحب الحصيد، وحبة الحمقاء، وصلاة الأولى، وما شابه ذلك مما تكلمت به العرب في شعرها ونثرها، ونزل القرآن الكريم ناطقا بما نطقت به العرب، فالحكم يحتاج إلى دراسة .

فمما جاء عن العرب في شعرها من إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى قول الشاعر[١]:

إذا خاطَ عينيهِ كرَى النوم لم يَزَل ... لهُ كالئٌ من قلبِ شيحانَ فاتكِ

ومنه قول الشاعر[٢]:

---

(١) البيت من الطويل، لتأبط شرا في ديوانه : ١٥٢ .
اللغة: " الكرى " النوم الخفيف، ويطلق على غلبة النوم أو النوم نفسه، و" خاط عينيه" مر فيهما ولم يتمكن منه، حتي يجعل أجفانه كالمخيطة، و" الكالئ" الحفيظ الذي يكلأ الخطر ويدفعه.
الشاهد في قوله :" كرى النوم" حيث أضاف الكرى الذي هو غلبة النوم أو النوم نفسه إلى معناه وهو النوم، من باب إضافة الشيء إلى معناه.والبيت من شواهد: الارتشاف:١٨٠٧/٤،وتمهيد القواعد:٧/ ٣١٩١ .

(٢) البيت من الوافر، للراعي النميري في ديوانه: ١٥٣.
اللغة : " يأدو" يختل، ويخدع، يتخفى، و" مدب السيل " مدرجه، أخدوده، و" الشعارا" الشجر الملتف.
المعنى: اجْتنب الشّجر، مَخَافَةَ أَن يرْمى فِيهَا، ولَزِمَ مَدْرَجَ السَّيْل، والشَّعَار: مَا كَانَ من شجر فِي لين ووطاء من الأَرْض، يحله النَّاس.
الشاهد في قوله : " جانب الغربي" يريد: جانب المكان الغربي، فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي، وقد أضاف الشاعر "جانب" إلى "الغربي" فيكون قد أضاف اسما إلى اسم آخر بمعناه .
والبيت من شواهد : الإيضاح العضدي: ٢١٤، والإنصاف: ٣٥٦/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقَـــرَّبَ جانـــبَ الغَرْبـــيِّ يـــأدُو مَـــدَبَّ السَّـــيْلِ واجْتَنَـــبَ الشَّـــعَارَا

ومنه – أيضا – قول الآخر(١):

أَتَمْـدَحُ فَقْعَسًـا وتَـذمّ عَبْسًـا أَلا لِلَّـــهِ أُمُّـــكَ مـــن هَجِـــين

ولـو أقـوت عَلَيْـكَ ديـارُ عَـبْس عرفـتَ الـذُّلَّ عِرفـانَ الـيقين

هذا فيما يخص الشعر، أما ما يخص أعلى مراتب النظم، فقد وردت آيات كثيرة عطف فيها الاسم على اسم يوافقه في المعنى، منها:

- قوله (تعالى):"وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا "(٢).
- وقوله (تعالى):" ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ "(٣).
- وقوله (تعالى):"فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ "(٤).
- وقوله (تعالى):" إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ "(٥).

إلى غير ذلك من آيات الذكر الحكيم التي أضيف فيها الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى .

---

(١) البيتان من الكامل، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء:٥٦/٢، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه:١٤٧ .
الشاهد في قوله : " عرفان اليقين " حيث أضاف العرفان إلى اليقين، وأراد عرفانا يقينا، من باب إضافة الشيء إلى معناه .

(٢) من الآية:١٠٩ سورة يوسف.

(٣) من الآية:٤٣ سورة فاطر.

(٤) من الآية:٩ سورة ق .

(٥) سورة الواقعة الآية:٩٥.

وأما ما ورد في النثر، فقد جاء في الحديث الشريف : " يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لاَ تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا "[١].

ومنه قولهم :" حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وليلة القمر، ويوم الأول" وغير ذلك .

ومع هذه الكثرة الكاثرة من الشواهد فقد ذهبت طائفة من النحاة إلى أن هذا مقصور على السماع[٢]، بل قد وصف بعضهم مثل هذه التراكيب بالقبح، يقول ابن يعيش : " فإن قلت: "الصلاة الأولى"، و"المسجد الجامع"، فأجريته وصفا له، فهو الجيد والأكثر، وإن أضفت، فوجهه ما ذكرناه، وهو قبيح؛ لإقامتك فيه الصفة مقام الموصوف، وليس ذلك بالسهل"[٣]، فقد حكم على الإضافة بالقبح في حين جعل عدم الإضافة هو الجيد والأكثر، ولعل هذا الحكم بالقبح راجع إلى :

- أن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، والشيء لا يتعرف بنفسه، يقول الأنباري:" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقا"[٤].

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ١٤٥٠/٥، باب (الترغيب في الصدقة) حديث رقم (٣٦٥٤/ ٨٣٤).
(٢) وهو مذهب البصريين . انظر : الانصاف:٢/ ٣٥٦ ، والارتشاف:١٨٠٦/٤ .
(٣) شرح المفصل : ١٦٨/٢ .
(٤) الإنصاف : ٣٥٧/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– اعتماده على التأويل والإضمار، فقد أوَّل الأمثلة السابقة وجعلها من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، أو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

فعلى الأول: وهو إضافة الموصوف إلى الصفة، نحو قولهم: بقلة الحمقاء، وحق اليقين، وما شابه ذلك يكون التقدير فيه: بقلة الحبة الحمقاء، وحق الأمر اليقين، على تقدير موصوف محذوف لهذا المجرور(١).

وعلى الثاني: وهو إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو قولهم: عليه سحق عمامة، وجرد قطيفة، وأخلاق ثياب، فيقدر موصوفا محذوفا، تكون الكلمة الأولى صفة له، ثم تضاف هذه الصفة إلى جنسها للتبيين على مذهب "خاتم ذهب"، والمراد: من ذهب، و"سوار فضة"، أي: من فضة، كأنه قال: سحق من عمامة، جعل السحق بعض العمامة، وكذلك "جرد قطيفة" أي: من قطيفة، وأخلاق من ثياب(٢).

ـ رغبته في تطبيق المنطق النحوي الذي ينص على أن الصفة والموصوف شيء واحد ؛لأنهما لعين واحدة، وأن الموصوف لا بد له من صفة، ولا بد أن تكون حركتهما واحده؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب، قلت: "جاءني زيدٌ العاقلُ"، فـ "العاقل" هو زيد، و"زيد" هو العاقل، ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما، جاز أن تفسره بالآخر، فتقول في جواب "من العاقل؟": "زيد"، وفي جواب "من زيد؟": "العاقل"(٣).

كل هذه الأمور وغيرها جعلت ابن يعيش، وغيره يحكم على هذا الاستعمال بالقبح، وأنه من باب حذف الموصوف.

---

(١) انظر : شرح المفصل: ٢/١٦٨، ١٦٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل: ٢/ ١٦٩ .

(٣) انظر : المرجع السابق:٢/١٦٨ .

وبعد فالذي أراه أن اللغة تجيز هذا الاستعمال، فقد نطق العربي في عصور السليقة اللغوية على فطرته بمثل هذا، فأجاز هذا الاستعمال جوازا مطلقا، سواء اختلف المعنى أم لم يختلف، وقد جاء القرآن الكريم مصدقا لما نطق، يقول ابن الطراوة : " وذكر إضافة الاسم إلى الصفة، ووجّه ما جاء في القرآن إلى غير وجهه، حتى أداه سوء النظر إلى قوله: دار الساعة الآخرة، فإن أراد بقوله : الساعة القيامة، فلا تأقيتَ لها، وإن أراد الواحدة من الساعة فلا نهاية فيها، ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات، وطي السموات[١]، وقد بينت هذا الفصل في (المقدمات)، وهو إضافة التخصيص، ومنه :" بِنَاقَةِ اللَّهِ"[٢]، و" وَمَكْرَ السَّيِّئِ "[٣]، وقوله(ﷺ):" يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ"[٤]، ومن قول الشاعر[٥]:

إذا خاطَ عينيهِ كرَى النوم لم يَزَل

و" وَحَبَّ الْحَصِيدِ "[٦]، و"حَبَّ الْوَرِيدِ "[٧]، و"حَقُّ الْيَقِينِ "[٨]، و مما لا يحصى، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه ؛لاختلاف اللفظين، تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه"[٩] .

---

(١) هكذا جاءت السموات في النص .
(٢) من الآية : ١ سورة الفاتحة، وكذا سورة هود : ٤١، والنمل :٣٠ .
(٣) من الآية:٤٣ سورة فاطر.
(٤) سبق تخريجه : ٢٧ .
(٥) سبق تخريجه : ٢٦ .
(٦) من الآية:٩ سورة ق .
(٧) من الآية:١٦ سورة ق
(٨) سورة الواقعة الآية:٩٥.
(٩) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٩٣،٩٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد جوَّز الرضي استعمال هذا التركيب، وجعله من باب إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى وبين أن الغرض منه التخفيف، فقال:" وقال المصنف: لا يجوز- يقصد إضافة الصفة إلى الموصوف- لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب، وليس بشيء ؛لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمّا مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له "(١).

وقال في موضع آخر مؤيدا هذا الاستعمال :" والإنصاف أن هذا كثير ولا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة:" لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم"، وقوله:" ورخاء الدعة، وسكائك الهواء"، ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة"(٢)، والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٤٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي:٢/٢٤٥، ٢٤٦، وقد بين المحقق أن هذه بعض من خطب علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- جاءت في نهج البلاغة مشيرا إلى الصفحة والطبعة .

القاعدة الرابعة :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

يعد المضاف إليه من المضاف بمنزلة الجزء من الكلمة، لـذا لا يجـوز تقديم أحدهماعلىالآخر،ولايجوز الفصل بينهما، لأنهلايجوز الفصل بين عجز الكلمة وصدرها، ومع هذا فقد ورد عن العرب كثير من الأقوال والتراكيـب التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه، بل إن هناك آيات مـن الـذكر الحكيم عمد بعض القراء إلى الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه .

ولقد تنوعت صور الفصل عن العرب شعرا ونثرا، فهنـاك الفصـل بالظرف والجار والمجرور، والفاعل والمفعول، والفعل الملغـى، والنـداء، والقسم، إلى غير ذلك مما يشي بكثرتها.

ففي الشعر جاء الفصل بالظرف، في قول الشاعر[١]:

لَمَّـا رَأَتْ سَـاتِيدَمَا اسْـتَعْبَرَتْ لِلَّـهِ دَرُّ- اليَـومَ- مَـنْ لاَمَهَـا

ومنه – أيضا – قول الآخر[٢]:

---

(١) البيت من السريع، لعمرو بن قميئة في ديوانه ص : ١٨٢.
و(سَاتِيدَمَا):جبلٌ متّصلٌ من بحر الرّوم إلى بحر الهند، يقال إنه سُمِّيَ بذلك لكثرة سفك المدم عليه .
والشّاهد فيه: (درّ اليوم من لا مها) فإنّ (درّ) مضاف و (مَنْ) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليـه، وقد فصَل بين المُضاف والمضاف إليه بالظّرف وهو (اليوم).

(٢) البيت من الوافر، منسوب لأبي حية النميري فـي الكتـاب : ١٧٨/١، ١٧٩ ، وإيضـاح شواهد الإيضاح للقيسي:٢٣١/١ ، وليس في ديوانه .
والشاهد فيه: قوله: "بكف يوما يهودي" حيث فصل بين المضاف "كـف" والمضـاف إليـه "يهودي" بأجنبي هو "يوما"، وأصل الكلام: "كما خط الكتاب يوما بكف يهودي".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كَمَا خَطّ الْكتَاب بكَف يَوْمًا يَهُودِيّ يُقَارب أَوْ يُعِيد

ومن الفصل بالجار والمجرور، قول الشاعر(١):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ- مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا- أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

ومن الفصل بالفاعل قول الشاعر(٢):

أَنْجَبَ أَيَّامَ- وَالِدَاهُ بِهِ- إِذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ

ومن الفصل بالمفعول، قول الشاعر(٣):

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ- القَلُوصَ- أَبِي مَزَادَة

وقول الشاعر- أيضا -(٤):

---

(١) البيت من البسيط، لذي الرّمة في ديوانه : ٩٩٦ .
والشاهد فيه قوله: "كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس" حيث فصل بين المضاف "أصوات" والمضاف إليه "أواخر الميس" بالجارين والمجرورين "من إيغالهن بنا" وأصل الكلام: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج .

(٢) البيت من المنسرح، للأعشى في ديوانه : ٢٣٥ .
الشاهد في قوله : "أنجب أيام والداه به إذ نجلا" حيث فصل بين المضاف وهو "أيام" والمضاف إليه وهو "إذ نجلاه" بأجنبي وهو والداه وهو فاعل أنجب ؛لأن أصل البيت أنجب والده به أيام إذ نجلاه فنعم ما نجلا، وفي البيت أيضا فصل بالجار والمجرور"به"؛ وهذا يدل على جواز الفصل بأكثر من معمول أجنبي.

(٣) البيت من الكامل، بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي : ٣١/٢، والخصائص : ٤٠٨/٢ .
الشاهد فيه قوله: "زج القلوص أبي مزادة" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: "زج"، والمضاف إليه الذي هو قوله "أبي مزادة" بمفعول المضاف الذي هو قوله: "القلوص".

(٤) البيت من البسيط، لجرير في ديوانه: ٣٨٦.
الشاهد فيه قوله: "تسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها" حيث فصل بين المضاف "تدى" والمضاف إليه "ريقتها" بأجنبي "المسواك" الذي هو المفعول الثاني لـ"تسقي" .

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى- المِسْوَاكَ- رِيقَتِهَا كمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ

ومن الفصل بالفعل الملغى قول الشاعر(١):

بأي- تراهمُ- الأرضين حَلُّوا؟ أألدبران أم عسفوا الكفارا؟

ومن الفصل بالنداء قول الشاعر(٢):

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ- أَبَا عِصَام-

زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

وفي النثر جاء الفصل بالمفعول، في قراءة ابن عامر: "وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائهم"(٣)، ففصل بين المضاف

---

(١) البيت من الوافر، مجهول النسبة في المقاصد النحوية: ١٣٩٠/٣، والتصريح : ٧٣٨/١ .
اللغة: الدبران: اسم مكان، عسفوا: ركبوا المفازة واجتازوها على غير هدى، الكفارا: اسم مكان.
الشاهد فيه قوله: "بأي تراهم الأرضين" حيث فصل بين المضاف "أي" والمضاف إليه "الأرضين" بفاصل "تراهم". وأصل الكلام: "بأي الأرضين حلوا " ووصف ابن مالك هذا الفصل بالغرابة .
انظر : شرح التسهيل : ٢٧٦/٣ .

(٢) البيتان من الرجز، وهما مجهولا القائل، وبلا نسبة في الخصائص:٤٠٦/٢، وشرح التسهيل:٢٧٥/٣.
الشاهد فيه قوله: "كأن برذون أبا عصام زيد" حيث فصل بين المضاف "برذون" والمضاف إليه "زيد" بـ"أبا عصام" الواقعة منادى، وأصل الكلام: "كأن برذون زيد يا أبا عصام".

(٣) من الآية : ١٣٧سورة الأنعام، قرأ ابن عامر وحده بضم الزاي، ورفع اللام من (قَتْلُ) ، ونصب الدال (أولادَهم)، (شركائهم) خفضا بالياء، وقرأ الباقون (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ). انظر: معاني القراءات للأزهري: ٣٨٨/١، والمحتسب: ٣٣/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمضاف إليه بالمفعول به ، ومما يؤيد هذه القراءة قول الشاعر[١]:

يَفْـــرُكْنَ حَـــبَّ السُّـــنْبُلِ الكُنَـــافِجِ بِالْقَـــاعِ فَـــرْكَ- القُطْـــنَ- المَحَـــالِجِ

ومن الفصل بالمفعول الثاني، قوله (تعـالى) : " فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ " [٢] ، فالمضاف وصف، وهو قولـه (تعـالى): " مُخْلِـفَ "، والمضاف إليه وهو المفعول الأول وهو قوله (تعالى) : " رُسُلِهِ " ، وقـد فصل بينهما بالمفعول الثاني لهذا الوصف وهو قوله (تعالى) : " وَعْـدَهُ " ، وعلى هذه القراءة جاء قول الشاعر[٣]:

مَـــا زَالَ يُـــوقِنُ مَـــنْ يَؤُمُّـــكَ بِـــالْغنَى وَسِـــوَاكَ مَـــانِعُ – فَضْـــلَهُ - المُحْتَـــاجِ

ومن الحديث الشريف قول الرسول الكريم (ﷺ): " فَهَلْ أَنْتُمْ تَـارِكُو- لِي- صَاحِبِي"[٤]، وفي حديث آخر: " هَلْ أَنْتُمْ تَـارِكُو- لِـي- أُمَرَائِـي "[٥]، ففصل في كلا الحديثين بالجار والمجرور، بين المضاف والمضاف إليه.

---

(١) البيت من الرجز بلا نسبة في العين:٣/٣٢٩، ومنسوب لأبي جندل الطهوي فـي لسـان العرب:٢/ ٢٤٢ .
الشاهد في قوله : " فَرْكَ القُطْنَ بالمَحَالِجِ " حيث فصل الشاعر بين المصدر المضاف وهو" فرك " وفاعله المضاف إليه :" المحالج " بالمفعول ، وهو : " القطن " .

(٢) من الآية : ٤٧ سورة إبراهيم ، قرأ بعض السلف بنصب الوعد وخفـض الرسـل، علـى الإضافة، وهذه القراءة ذكرها الزجاج وضعفها، وهي تحول بين المضاف والمضاف إليـه بالمفعول، انظر : المحرر الوجيز : ٣/٣٤٦ ، ولم أعثر على نسبتها .

(٣) البيت من الكامل، ومجهول القائل في شرح الكافية الشافية : ٢/٩٨٨، والمقاصد النحوية: ٣/١٣٧٤ .
الشاهد في قوله: "فضله" فإنه منصوب على المفعولية، وقد فصل به بين المضاف وهـو "مانع"، وبين المضاف إليه وهو المحتاج .

(٤) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة : ١/٢٤٠ باب " مَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ لِيَسْتَأْذِنَ فَقَـالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ " برقم (٢٧٩) .

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٦/٥٠٥، بَابُ: " مَا جَاءَ فِي تَخْمِيسِ السَّـلَبِ " بـرقم (١٢٧٨٣) .

ومن الفصل بالقسم ما رواه الكسائي عن بعض العرب : هذا غلامُ – والله – زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إنّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ فتسمعُ صوتَ – والله – ربها، ففصل في المثالين بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، وهو لفظ الجلالة " والله " [١]، ومن الفصل بالشرط ما حكى ابن الأنباري : " هذا غلام إن شاء الله أخيك " ، ففصل بـ" إن شاء الله" [٢].

إلى غير ذلك من أنواع الفصل الأخرى التي يمكن الرجوع إليها في مظانها[٣].

وبعد فهذا عرض لما نطقت به العرب ونقله عنهم الثقات وحفظه النحاة من شعر ونثر، وما ثبت من قراءات لآيات الذكر الحكيم، وأحاديث صحيحة عن خير من نطق بالضاد بما لا يدع ريبة في إثبات أن الفصل بين المتضايفين كثير، ومع هذا فقد تطوع بعض النحاة[٤] في تأويل كل هذه

---

(١) انظر: الإنصاف : ٣٥٢/٢، وشرح التسهيل : ١٩٤/٣ .

(٢) انظر: شرح الأشموني : ٣٥٢/٢ .

(٣) انظر: الإنصاف : ٢/ ٣٤٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٨/٢ ، وشرح ابن الناظم : ٢٨٩، والارتشاف : ١٨٤٢/٤، وشرح الأشموني : ٣٥٢/٢ .

(٤) من المسائل الخلافية التي دارت رحاها بين النحاة مسألة الفصل بين المتضايفين، وقد أفاض فيها القوم وأجادوا، وحاصل هذا الخلاف في ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول : وهو مذهب من يمنع الفصل بين المتضايفين منعا مطلقًا، إلا في ضرورة الشعر، سواء كان الفاصل ظرفًا أم غير ظرف، وهذا المذهب يوضحه سيبويه بقوله : " ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ... " الكتاب:١٧٦/١، ١٧٧. وهذا مذهب البصريين كما ذكر صاحب الإنصاف : ٣٤٩/٢ .
المذهب الثاني : وهو لمن أجاز الفصل مطلقا بالظرف والجار والمجرور وغيرهما، وسواء كان الفاصل متعلقا بالمضاف والمضاف إليه أم أجنبيًا عنهما، وقد نسب هذا إلى الكوفيين =

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الشواهد بما يمنع الفصل بينهما، بل قد حكموا على ما يجوز الفصل به في السعة من ظرف وجار ومجرور، وقسم – في معظم أبواب النحو – بالقبح مع الكثرة .

فابن جني يقول في خصائصه: " والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير؛ لكنه من ضرورة الشاعر، فمن ذلك قول ذي الرمة [١]:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ- مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا- أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

أي: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج "[٢] .

فقد ذكر ابن جني أن الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور كثير الورود والاستعمال عند العرب الخُلَّص، وقد صرح بذلك بعد

= كما ذكر ذلك الأنباري في الإنصاف : ٣٤٩/٢ ، وفي هذه النسبة إليهم نظر، فقد جاء النقل عن بعضهم بمنع ذلك، فالفراء لم يجز الفصل إلا في الضرورة وقال عن قراءة ابن عامر وغيرها : " وليس قول من قَالَ : " فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ " ولا " وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائهم" بشيء " معاني القران للفراء: ٨١/٢ .

وجعل ثعلب ذلك خاصا بالشعر بعد أن أنشد قول الشاعر:

رُبّ ابن عمَّ لسُلَيمى مشمعلّ ... طبَّاخَ – ساعَاتِ– الكرى زاد الكسلْ

قال :" لا يجوز إلا في الشعر " مجالس ثعلب : ١٢٦/١ .

= المذهب الثالث : وهو مذهب من أجاز الفصل المشروط بكون الفاصل غير أجنبي، فإن كان أجنبيا لم يجز، فالفواصل الأجنبية التي لا تعلق لها معنويا، ولا لفظيا بالمضاف والمضاف إليه لا يجوز الفصل بها في السعة، ويجوز ذلك في الشعر، بخلاف الفاصل غير الأجنبي فإنه جائز في السعة والشعر معا.

انظر : شرح التسهيل : ٢٧٢/٣، ٢٧٣ ، وشرح ابن الناظم : ٢٨٩ .

(١) البيت من البسيط، لذي الرّمة سبق تخريجه : ٣١ .

(٢) الخصائص : ٤٠٦/٢، ٤٠٧ .

تعداده صورا من الفصل، فقال: " والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير، وفيما أوردناه منه كاف بإذن الله "[١].

ومع أن الفاصل قد يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، والأصل فيهما التوسع، قياسا على أبواب النحو الأخرى[٢]، تراه يحكم على هذا الفصل بالقبح، ويخصه بالضرورة.

أما وصفه لهذا الفصل بالضرورة فمفهوم في الشعر، أما النثر وآيات الذكر الحكيم فليس فيها ضرورة، إلا إذا قصد السجع وليس مقصودا فيما أوردناه من أمثلة، كما أنه ليس من المنطق أن نحكم على كل هذه الأبيات بالضرورة، أو أن ننكر ما نطقت به العرب من نثر، أو أن نحكم على بعض القراءات الثابتة بالتواتر بالضعف، بل إن بعض النحاة قد أجاز الفصل بين المتضايفين بشرط ألا يكون الفاصل أجنبيًا عنهما، ومن ثمَّ أجازوا الفصل بالمفعول حالة كون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، وعليه جاءت قراءة ابن عامر السابقة، وقول الشاعر[٣]:

---

(١) المرجع السابق : ٤١١/٢ .

(٢) فقد أجاز النحاة إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) إذا فصل بينها وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور فأجازوا: (ما عندي أنت مُقيما) و (ما بكَ أنا مُنتصرا) ولم يجيزوا: (ما أمرَ اللهِ أنا عاص) ؛ لأنهما حاجز غير حصين، والأصل فيهما التوسع، فيجوز فيهما مالا يجوز فِي غيرهما ، كما أنهم اشترطوا ألا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها، فإن تقدَّمَ بَطل عملُها، إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا.

(٣) البيت من الطويل للطرماح بن حكيم، ديوانه : ٢٦٩ .
اللغة : الحوزي: التوحد المنفرد، وأراد به في بيت الشاهد فحل البقر الوحشي الذي يصفه، والمراتع: جمع مرتع وهو مكان الرتع، والقرع: الضرب، والقسي جمع قوس.
والشاهد في قوله: "قرع القسي الكنائن" فإن الرواية فيه بنصب "القسي" وجر "الكنائن" فيكون تخريجه على أن قوله "قرع" مصدر مضاف إلى قوله "الكنائن" الذي هو فاعل المصدر، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "القسي" الذي هو مفعول المصدر.
والبيت من شواهد الخصائص : ٤٠٨/٢، والإنصاف : ٣٥١/٢، وشرح التسهيل : ٢٧٧/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعَ لَمْ تَرْعَ بوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكنَائِنِ

إلى غير ذلك من المواضع(١).

بل إن من النحاة يرى أن الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور جائز في الشعر وليس بضرورة، يقول ابن الأثير: " والصحيح أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور جائز في الشعر، وليس بضرورة شعريّة"(٢).

أضف إلى ذلك أن ابن جني قد أصدر حكمه على الفصل بالضرورة دونما تفريق بين نوع الفاصل، وهل هو أجنبي، أو فضلة فلا يعتد به، أو كونه على نية التأخير؟ ، هذا فيما يخص الحكم بالضرورة .

أما الحكم بالقبح فلعله راجع إلى:

_ اعتماده على الأصل في وضع التركيب وهو أن يلى المضافَ المضافُ إليه؛ لأنه من تمام المضاف، والجزء الذي لا يتم إلا به، فهو منه بمنزلة التنوين، قال أبو حيان: " والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين، وهو من تمامه فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما إلا على سبيل الضرورة"(٣).

_ ارتكانه إلى قاعدة التلازم والتضام، فكل متلازمين لا يجوز الفصل بينهما؛ لأن أحدهما متمم للآخر، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد، يعلل لذلك ابن أبي الربيع فيقول: " والمضاف والمضاف إليه ينزلان منزلة الاسم

(١) انظر : شرح ابن الناظم : ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١ .
(٢) البديع في علم العربية : ١٣٩/١ .
(٣) الارتشاف : ١٨٤٢/٤ .

الواحد؛ لأنه يعرفه ويفصله من غيره من بين سائر جنسه"[١]، هذا ما يخص التقيد بالقبح، وبمثل هذا قال عبد القاهر الجرجاني[٢]، وسبقهما إلى ذلك سيبويه[٣].

والذي أراه أن تقيد الحكم بالقبح بعد دلالة الاستعمال على الكثرة عند العرب الخلص ، حكم يحتاج إلى تتبع خاصة بعد وصف النحاة له بعد فصل بشبه جملة وقد اعتمد أصحابه على الأصل في الاستعمال، وقرينة التلازم والتضام.

(١) البسيط : ٨٨٩/٢ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٥١/١ ، فقد قال – بعد أن ذكر بيت ذي الرمة المشهور: كأن أصوات من إيغالهنَّ بنا...–: " أرد : كأن أصوات أواخر الميس، ففصل بينهما بقوله : من إيغالهنَّ بنا ، ولا يجوز هذا إلا في ضرورة الشعر على قبح "

(٣) انظر : الكتاب : ١٧٩/١، ١٨٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القاعدة الخامسة :

العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار:

العطف هو: إشراك الثاني في حكم السابق بواسطة حرف من حروفه، تقول: قام زيد وعمرو، ذهب وانطلق محمد، أما الضمير فله طبيعته التي جعلت له حالات مخصوصة يعامل بمقتضاها، فهو إما متصل، أو منفصل، والمتصل ما لا يستقل بنفسه بل يعد جزءًا من الكلمة؛ لذلك تعطفه على الظاهر بإعادة حرف الجر، تقول: مررت بزيد وبك، وسلمت على محمد وعليك، أما إن كان معطوفا عليه فهنا تكمن القضية، ولا يمنع شهرة القاعدة وتداولها بين أوساط النحاة في كل زمان ومكان أن أدلي بدلوي في عرضها والحكم عليها، فأقول:

تكلّم العربي بسليقته فعطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار في شعره ونثره، ونزل القرآن الكريم بلسانه، وثبت عن أفصح العرب لسانا، وأحسنهم بيانا، أنه تكلم بذلك.

فمن الشعر، قول الشاعر(١):

فاليوم قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيَّامِ من عَجَبِ

(١) البيت من البسيط، بلا نسبة، وهو من شواهد الكتاب:٣٨٣/٢، وأصول النحو:١١٩/٢ .
الشاهد في قوله : "بك والأيام" حيث عطف "أيام" على الضمير المجرور وهو "بك" من غير إعادة الجار.

وقول الشاعر(١):

هلاّ سألْت بذي الجماجم عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاءِ المحْرِق

وقول عباس بن مرداس(٢):

أُقَاتِلُ على الكتيبةِ لا أبالي أحَتْفي كانَ فيها أمْ سِواها

ومنه قول الشاعر(٣):

بِنَا أَبَدًا لا غيرِنا يُدْرَكُ المُنَى وتُكشَفُ غَمَّاءُ الخطوبِ الفوادحُ

ومنه – أيضا– قول الآخر(٤):

---

(١) البيت من الكامل، بلا نسبة، وهو شواهد الإنصاف:٢/٣٨١، وشرح التسهيل:٣/٣٧٧ .
الشاهد في قوله "عنهم وأبي نعيم "حيث عطف قوله "أبي نعيم" بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بعن، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه –وهو حرف الجر الذي هو عن– مع المعطوف.

(٢) البيت من الوافر، لعباس بن مرداس في ديوانه:٢٧ .
الشاهد في قوله:" أم سواها" فإنه عطف على الضمير المجرور، أعني " فيها " من غير إعادة الجار. والبيت من شواهد: شرح التسهيل:٣/٣٧٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي:٢/٣٠٣ .

(٣) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو من شواهد: شرح التسهيل:٣/٣٧٧، والمقاصد النحوية:٣٨٧.
الشاهد في قوله: "لا غيرنا" فإنه عطف على الضمير المجرور؛ أعني قوله: "بنا" من غير إعادة الجار.

(٤) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو من شواهد: شرح التسهيل:٣/٣٧٧، وتمهيد القواعد:٧/٣٥٠١ .
الشاهد في قوله: "وسعيرها" فإنه عطف على الضمير المجرور، أعني قوله: "بها" من غير إعادة الجار.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِم فقد خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا

إلى غير ذلك من الأبيات والشواهد التي ساقها النحاة(١).

ومن الذكر الحكيم جاءت آيات كثيرة بقراءات متواترة متصلة السند منها:

قوله (تعالى):"تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ "(٢) بجر" الأرحامِ" عطفا على الضمير المجرور في: " به ".

وجعل الفراء منه قوله (تعالى):" وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ "(٣)، فـ "ما" عطف على الضمير المجرور في " فيهن"(٤).

ومنه – أيضا – قوله (تعالى):" وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ "(٥)، يقول ابن مالك:" بجر المسجد بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة"(٦).

---

(١) انظر: الإنصاف:٢/٣٨٠، ٣٨١، وشرح التسهيل :٣/٣٧٧، ٣٧٨، وتمهيد القواعد:٧/٣٥٠٠، ٣٥٠١ .

(٢) من الآية: ١ سورة النساء. قراءة حمزة، وهي قراءة سبعية، قراء بها عدد كبير من الصحابة والتابعين مثل: ابن عباس، والأعمش ، ومجاهد، وقتادة ، وغيرهم. انظر: معاني القراءات للأزهري:١/٢٩٠، والبحر المحيط:٣/٤٩٨ .

(٣) من الآية:١٢٧ سورة النساء.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء:١/١٩٠، والإنصاف: ٢/٣٧٩.

(٥) من الآية:٢١٧ سورة البقرة.

(٦) شرح التسهيل :٣/٣٧٦ .

ومن السنة النبوية المطهرة قول النبي(ﷺ):" إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى"(١) ذكره ابن مالك بالجر، في قوله" واليهودِ" عطفا على الضمير المجرور في " مثلكم"(٢).

ومما جاء من كلام العرب قول بعضهم:" ما فيها غيرُه وفَرَسِه"(٣)، بجر فَرَسِه.

وبعد هذا العرض لأدلة من أجاز العطف على الضمير المجرور المتصل من دون إعادة الجار، فإننا نجد من النحاة من يمنع ذلك ويخرج الأبيات على أنها ضرورة، ويؤول الآيات القرآنية بتأويلات تبعدها عن الظاهر(٤)، بل قد حكم بعضهم على هذه القاعدة النحوية بالقبح مع كثرة وردها عن العرب الخلص- فها هو ذا – الزجاج يقول: " فأما العربية فإجماع النحويين أنه يَقْبحُ أنْ يُنْسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار، يَسْتَقْبح النحوُيون: مررت به وزيدٍ، وبك وزيدٍ، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بك وبزيد، فقال بعضهم: لأن المخفوض حرف مُتَصِل غيرُ منفصل، فكأنَّه كالتنوين في الاسم، فقبح أن يعطف باسم يقُومُ بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه، وقد فسر المازني هذا تفسيراً مُقْنِعاً فقال: الثاني في العطف شريك للأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه:٣/٩٠، باب:(الإجارة إلى صلاة العصر) حديث رقم (٢٢٦٩)، وروايته عند البخاري بالرفع في لفظ اليهود، وعليه فلا شاهد .
(٢) انظر: شرح التسهيل:٣/٣٧٦ .
(٣) هذا المثل حكاية عن قطرب، حكاه ابن مالك في التسهيل:٣/٣٧٦، ومن جاء بعده من شرح الألفية، وليس في كتب قطرب المطبوعة.
(٤) انظر: الإنصاف :٢/٣٨٢،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له، قال: فكما لا تقول: مررت بزيد و " ك "، فكذلك لا يجوز: مررت بك وزيدٍ "[١].

ومن خلال نص الزجاج نستطيع أن نعرف سبب الحكم بالقبح على هذه القاعدة، فهو راجع عنده إلى:

ـ أنه شبه الضمير في هذه القاعدة بالتنوين، فهو لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه.

ـ عدم صلاحية المعطوف عليه ليحل محل المعطوف ؛فالثاني شريك للأول في الحكم.

والراجح بعد هذا العرض هو جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار لاستناده إلى السماع المتعدد عن العرب الخلص، والقرآن الكريم، والحديث، إضافة إلى ضعف حجة الزجاج ومن وافقه فلو كان شبه الضمير بالتنوين مانعا من العطف على الضمير من دون إعادة الجار، لمنع العطف – أيضا – مع إعادته؛ – أي حرف الجر–، لكن التنوين لا يعطف عليه مطلقا، ولا يبدل منه، بخلاف الضمير.

كما أن قوله: عدم صلاحية المعطوف عليه ليحل محل المعطوف مردود بأنه ليس شرطا في صحة العطف وإلا لم يُجرّ: رب رجل وأخيه، وكل شاة وسخلتِها بدرهم، فلما جاز العطف فيهما ونظيرهما جاز العطف هنا في قولنا : سلمت عليك وزيد، ولم يمتنع، إضافة إلى أن الضمير المجرور يبدل منه ويؤكّد، فجاز العطف عليه ؛ لأنه من التوابع كالبدل والتوكيد .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٦/٢ .

المبحث الثاني

(ما حكم عليه بالشذوذ أو الفساد مع كثرة شواهده)

وفيه ثلاث قواعد :

القاعدة الأولى : ترك إظهار الضمير العائد من الوصف إذا جرى على غير صاحبه ولم يلبس .

القاعدة الثانية : اختلاف المعنى في التثنية والجمع .

القاعدة الثالثة : نيابة (أل) عن المضاف .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حكم بعض النحاة على بعض القواعد بالشذوذ أو الفساد ، مع كثرة الشواهد الدالة على الجواز عن العرب الخلص ، ومن أبرز تلك الأحكام :

القاعدة الأولى :

ترك إظهار الضمير العائد من الوصف إذا جرى على غير صاحبه ولم يلبس[١]:

يقع الوصف خبرا فيشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، وهو إما جار على من هو له نحو : زيد قائم، وهند قائمة، أو غير جار على من هو له وفي هذه الحالة إما أن يؤدي إلى لبس، نحو : غلامُ زيدٍ ضارِبُهُ هو،- إذا كانت الهاء في (ضاربه) تعود إلى الغلام-، فيجب إبراز الضمير، وهذا مما لا خلاف فيه، وإنما الخلاف فيما لم يلبس، نحو: غلامُ هندٍ ضاربتُه هي، فقد ذهب جماعة من النحويين[٢] إلى جواز حذف الضمير من الوصف السابق إذا أمن اللبس، مستدلين بما جاء عن العرب الخلص في أشعارهم وأمثالهم فمن الشعر، قول الشاعر[٣]:

قومي ذُرا المجد بانُوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

(١) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي أوردها الأنباري في إنصافه بعنوان : " القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه" ٥٠/١ .

(٢) إشارة إلى الكوفيين ومن وافقهم من النحاة .

(٣) البيت من البسيط، مجهول النسبة في شرح التسهيل:٣٠٨/١، والتذييل:٢١/٤.
الشاهد في قوله : "بانوها" حيث حذف الضمير، فلم يقل "بانوها هم"؛ لأن إظهار الضمير إنما يكون عند خوف اللبس؛ لأن "ذرا المجد" تكون مبنية لا بانية .

ومنه قول الأعشى[١]:

وإنَّ امْـــرءاً أســـرَى إليـــك ودونَـــه ... فَيَـــافٍ تَنُوفـــاتٌ وبَيـــداءُ خَيْفَـــقُ

لَمَحْقُوقَـــةٌ أنْ تَســـتجيبي لصـــوته ... وأنْ تعلمـــــي أنّ المُعـــــانَ مُوَفَّـــــقُ

وقول الشاعر[٢] :

تـــــرى أرْبـــــاقَهم مُتَقَلِّـــــدِيها ... إذا حَمِـــيَ الحديـــدُ علـــى الكُمـــاة

ومنه – أيضا– [٣]:

إن الـــذي لهـــواكِ آســـف رَهْطَـــهُ ... لجـــديرةٌ أن تصـــطفيهِ خلـــيلا

---

(١) البيتان من الطويل قائله الأعشى في ديوانه : ٢٢٣ .

اللغة : فياف: صحاري جمع فيفاء، و التنوفة: المقفر، والخيفق: الصحراء الواسعة يخفق فيها السراب أي : يضطرب .

الشاهد في قوله " لمحقوقة " فإن هذه الكلمة وقعت خبرا لإن في أول البيتين، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه، ولم يظهر الضمير، فيقول:" لمحقوقة أنت " لكنه حذفه لذكره في "إليك " في البيت الذي قبله فأمن اللبس .

والبيت من شواهد : شرح كتاب سيبويه : ٣٦٨/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٨٨.

(٢) البيت من الوافر، غير منسوب في : شرح التسهيل :٣٠٨/١، والتذييل:٢١/٤، وتمهيد القواعد:٩٦٣/٢.

الشاهد في قوله : " ترى أرباقهم متقلديها "؛ فإن متقلديها وقعت في الأصل خبرا لأرباق؛ لأن أصل مفعولي (ترى) المبتدأ والخبر، وقد جرت على غير المبتدأ؛ لأنها في الأصل وصف للابسين لا للأرباق، ومع ذلك حذف الضمير، ولو ظهر لقيل: متقلديها هم .

(٣) البيت من الكامل، بلا نسبة في: شرح التسهيل:٣٠٨/١، وتمهيد القواعد:٩٦٣/٢.

الشاهد في قوله:" لجديرة " فهو خبر إن، وليس وصفا لاسمها، بل هو وصف للمرأة المخاطبة، ومع ذلك لم يبرز الضمير المرفوع بالوصف، فيقول: لجديرة أنت؛ لأمن اللبس.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن النثر، فالنظم القرآني أعلاها ، وقد جاء منه على حذف العائد قوله (تعالى) : " فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ "(١)،فمعنى (خاضعين) أي : لأصحاب الأعناق، وقد أجري خبرا للأعناق، واستتر الضمير ؛لأمن اللبس، أي: خاضعين هم.

يقول أبو حيان: " (خاضعين) صفة لأرباب الأعناق، وجرت على الأعناق، ولم يبرز الضمير، فيقول: خاضعين هم"(٢).

ومن كلام العرب ما حكاه الفراء عنهم :" كلٌّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك"(٣)، فـ" ناظرة " خبر" لـ" كل " ، وهي لعين، يقول الفراء :" فتُركَ (كُلّ) وله الفعل ورُدّ إلى الْعَين"(٤)، وقد حذف منها الضمير العائد على المبتدأ لأمن اللبس، والتقدير: ناظرة إليك هي.

ومع هذه الكثرة الكاثرة من الشواهد الشعرية وأقوال العرب المنثورة، ونزول القرآن الكريم بما يؤيد مذهب القائلين بجواز حذف الضمير العائد من الوصف الواقع خبرا على المبتدأ إذا جرى على غير من هو له، وأمن اللبس، فإن جماعة من النحاة(٥) ذهبوا إلى وجوب إظهار الضمير في

---

(١) من الآية : ٤ سورة الشعراء ، فأخبر عن الأعناق وهي مؤنثة بقوله {خاضعين} وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر، ويحمل عليه قوله (تعالى) : "وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ" ؛ أي : القانتات، وقد يؤنث لكون المضاف إليه مؤنثا، قال الشاعر:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم

(٢) التذييل : ٢٢/٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٧٧/٢ .

(٤) السابق عينه .

(٥) أعني بهم البصريين ومن وافقهم .

هذه الحالة حتى وإن أمن اللبس، وما جاء من شواهد شعرية حذف فيها الضمير لأمن اللبس فهو غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب، وحكموا عليها بالشذوذ، بل قاموا بتأويل هذه الشواهد بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات متكلفة(١)، و ذلك راجع إلى:

_ أن الوصف فرع عن الفعل في العمل وتحمل الضمير، والفرع أضعف من الأصل، فإذا كان الفعل يحتمل ضميرا مستترا إذا وقع خبرا، فإن الوصف إذا جرى على ما هو له استتر فيه الضمير كالفعل – أيضا- تقول : هند قائمة، والتقدير: هي ، أما إذا جرى على غير ما هو له فإنه يجب إظهار الضمير؛ لأن عدم الإظهار يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع يقول الأنباري :" فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع"(٢).

_ إجرائهم القاعدة على سنة واحدة، حالة مجيء الوصف على غير ما هو له ألبس أم لم يلبس ؛إذ إن ترك إظهار الضمير يفضي إلى اللبس في بعض المواضع واللبس يزول بإظهار ذلك الضمير، فيجب إظهاره (٣).

وبعد هذا العرض السابق فالذي أراه جواز ترك إظهار الضمير من الوصف إذا جرى غير من هو له وأمن اللبس، وذلك لورود ذلك عن العرب الخلص، ونزول القرآن الكريم بلسانهم ولغتهم، ولكثرة التأويل المتكلف من البصريين، كما أن فكرة طرد القاعدة على مجرى واحد ليس مطردا في جميع أبواب النحو وقواعده، فمثلا : تزاد(ما) بعد(إن) فتكفها عن العمل،

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٠٨/١، والتذييل : ٢٢/٤ .
(٢) الإنصاف :٥١/١ .
(٣) الإنصاف :٥١/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولكن ليس هذا مطردا في جميع أخواتها، فقد تزاد بعد (ليت) ولا تكفها عن العمل وعليه جاء قول الشاعر[١]:

قَالتْ: ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتنا أو نصفَهُ، فَقَد

يقول سيبويه :" وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن "[٢]، مما يدل على جواز وجه آخر، وهو الإعمال وهذا ما أشار إليه بعد هذا النص السابق، وذَكَرَ بيت النابغة سالف الذكر.

ويقول ابن يعيش:" ومن ذلك: "ليتما" الإلغاء فيها حسن، والإعمال أحسن لقوة معنى الفعل فيها، وعدم تغير معناها"[٣].

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى ما قاله النحاة من أن الكلام على المشتق إذا وقع نعتا أو حالا كالكلام إذا وقع خبرا[٤].

---

(١) البيت من البسيط، للنابغة في ديوانه: ٣٦ .
وجه الاستشهاد: حيث جاء لفظ (الحمام) في البيت على وجهين : النّصب على الإعمال، والرّفع على الإهمال، مما يدل على عدم اطراد البيت على سنة واحدة . والبيت من شواهد: الكتاب : ١٣٧/٢ .

(٢) الكتاب : ١٣٧/٢ .

(٣) شرح المفصل : ٥٢٥/٤ .

(٤) بمعنى أنه مَنْ التزم إظهار الضمير عموما مع الخبر الجاري على غير صاحبه، التزمه مع النعت والحال الجاريين على غير ما هما له، أمن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإظهار في الخبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه في النعت والحال إلا عند خوف اللبس . شرح التسهيل:٣٠٨/١ .

القاعدة الثانية:

اختلاف المعنى في التثنية والجمع:

التثنية هي: جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبا، وفي المعنى على رأي(١)، من هنا وضع النحاة لصحة التثنية شروطا(٢)، كان من جملتها: أن يتفق اللفظان في المعنى(٣)، وهذا الشرط هو موضوع مسألتنا، فأقول:

تكلم العرب الخلص في حلهم ونواديهم بالمثنى والجمع المختلفين في المعنى، وهو ما يسمى بالمشترك باعتبار معانيه المختلفة، أو باعتبار الحقيقية والمجاز، ونزل القرآن الكريم بما نطقت به العرب، وجاءت السنة النبوية بذلك، فمما تكلمت به العرب في التثنية قول الشاعر(٤):

---

(١) شرح التسهيل: ٩٥/١ .

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، والبسيط لابن أبي الربيع:٢٤٥/١، والهمع: ١٥٤/١ .

(٣) أورث هذا الشرط خلافا بين النحاة في حكم تثنية المختلفين في المعنى وجمعهما، وحاصل هذا الخلاف كالآتي:
المذهب الأول: لا يثنى المختلفان في المعنى مطلقا، فلا بد أن يتفقا معنى، فلا يثنى المشترك، ولا الحقيقة والمجاز، وكذا لا يجمع، فإذا أردت أن تثني أو تجمع لفظ(يد) فلا بد أن يكون معناهما واحدا، وهذا الرأي نسبه أبو حيان في التذييل :٦٨/١ إلى الأندلسيين .
وممن صرح بالمنع السهيلي في نتائجه:١٠٨، وابن أبي الربيع في البسيط:٢٤٦/١ .
المذهب الثاني: جواز تثنية المشترك وجمعه باعتبار معناه مطلقا، فيجوز أن تثني وتجمع لفظ (اليد) التي بمعنى الجارحة، والتي بمعنى العطاء، وهذا مذهب ابن الحاجب في إيضاحه:٥٢٩/١، وابن مالك في شرح التسهيل:٦٠/١.
المذهب الثالث: يجوز تثنية المختلف في المعنى وجمعه، إذا اتفق المعنى الموجب للتسمية، وكانا نكرتين، فنقول مثلا: أحمرين: في ثوب أحمر، وحجر أحمر، وهذا مذهب ابن عصفور في شرحه للجمل:١٣٥/١- ١٣٦، والمقرب:٣٩٣/١.

(٤) البيت من البسيط، منسوب لبعض الطائيين في شرح التسهيل:٦١/١، والتذييل:٢٣٠/١.
الشاهد في قوله:" أعظم الليثين" حيث أراد بأحد الليثين معناه الحقيقي وبالآخر المجاز لغرض الفخر.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كـم ليـثٍ اغـترّ بـي ذا أشْـبُلٍ غَرَثـت فكـأنني أعظْـمُ الليـثين إقـداما

وقول الشاعر(١):

وكـائن سـفكْنا نفـسَ نفـس عزيـزة فلـم يُقْـضَ للنفسـينِ مـن سـافِك ثـأر

ومنه قول الشاعر(٢):

يـداك كَفَـتْ إحـداهما كـلّ بـائس وإحـداهما كفّـت أذى كـلّ معتـد

وقول الفرزدق(٣):

أبـي أحـد الغَيْـثين صَعْصـعة الـذي متَـى تُخْلِـفِ الجـوزَاءُ والـدَّلوُ يُمطـرِ

وأنشد الفراء لبعض العرب(٤):

---

(١) البيت من الطويل، مجهول القائل، من شواهد التسهيل:١/٦١، التذييل:١/٢٣٠.
الشاهد في قوله:" فلم يقض للنفسين" حيث أراد بأحد النفسين الروح، والنفس الثانية العـزة والإباء.

(٢) البيت من الطويل، مجهول القائل، من شواهد التسهيل:١/٦١، التذييل:١/٢٣٠.
الشاهد في قوله:" يداك كفت " حيث أراد بواحدة النعمة وبالثانية الجارحة المعروفة؛ وعليه فلا يشترط في التثنية اتحاد المعنى.

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق، ديوانه : ١/٦١٠ .
الشاهد في قوله:" أحد الغيثين" فالغيثان ليسا بمعنى واحد، فأحدهما بمعنى المطر، والثاني : صعصعة جد الشاعر.
والبيت من شواهد: منتهي الطلب من أشعار العرب: ٢٣٢ .

(٤) البيتان من الرجز، بلا نسبة في معـاني القـرآن للفـراء:٢/٢٧، والخصـائص:٣/٩٢، والارتشاف:٥/٢٤٠٧.
الشاهد في قوله:" كفاك " حيث إنهما اختلفا في المعنى فـأراد بأحـدهما الجـود والكـرم، والأخرى الجارحة التي تضرب بالسيف في الحرب .

كفاكَ كفٌّ ما تُليق دِرْهمًا

جُودًا وأخرى تُعطِ بالسيفِ الدَّمَا

وقول الشاعر(١):

لَـــهُ كفّـــانِ كَـــفٌّ كَـــفُّ ضُـــرٍّ وَكَـــفٌّ فَوَاضِـــلٍ خَضِـــلٌ نَـــدَاها

أما ما يخص النظم القرآني وهو أعلاها في الفصاحة والبلاغة، فقد جاء منه قوله (تعالى):"وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ "(٢)، فلفظ "آباء" كما في الآية يقصد به: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، والعرب تطلق (الأب) وتريد به الجد والعم، وعلى هذا فـ(الأب) من ألفاظ المشترك، وإذا جاز أن تجمع باعتبار المعاني المختلفة- كما في الآية- جاز أن يأتي في غيره ؛أي: التثنية، بشرط وضوح المعنى(٣).

وقوله (تعالى):" إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ "(٤)، فالصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الدعاء، ومع اختلافهما في المعنى فقد جاء التعبير عنهما بصيغة الجمع.

---

(١) البيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم الأسدي، ديوانه:٢٢٣ .
الشاهد في قوله:" له كفان " فالكفان ليسا بمعنى واحد فإحداهما كف تضر، والأخرى تنفع .
والبيت من شواهد: حاشية الإنصاف:٦٣٩/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب :٢٢٧/٤ .

(٢) من الآية: ١٣٣ سورة البقرة .

(٣) انظر: شرح التسهيل:٦٠/١، والتذييل:٢٣٠/١، وتمهيد القواعد:٣١١/١.

(٤) من الآية: ٥٦ سورة الاحزاب.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقوله (تعالى):" ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا "[١]، يقول الفراء :" والمعنى فِيهِ يتوفى الأنفس حين موتها، ويتوفى التي لَمْ تمت فِي منامها عند انقضاء أجلها، ويُقال: إن توفِّيهَا نومُها"[٢]

يشير إلى أن النفس نوعان: النفس الأولى التي تزول بزوال الحياة، والنفس الثانية التي يتوفها الله بالنوم عن طريق ذهاب العقل.

ومن الحديث الشريف قوله(ﷺ):" الْأَيْدِي ثَلَاثٌ: فَيَدُ اللهِ الْعُلْيَا ، وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا ، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَاسْتَعْفِفْ عَنِ السُّؤَالِ مَا اسْتَطَعْتَ"[٣] فقد جاء لفظ " الأيدي" جمعا مع اختلاف أنواعه ومعانيه، فإذا جاز جمعه جاز تثنيته.

ومن النثر – أيضا– ما جاء عن العرب من نحو قولهم:" خِفَّة الظهر أحد اليسارين، والعُزْبة أحد السِّباعَيْن، واللبن أحد اللحمين، والحِمْيَةُ إحدى الموتتين"[٤]، وقولهم :" القَلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين"[٥].

كما استدل من أجاز التثنية والجمع مع الاختلاف في المعنى بالقياس، يقول ابن مالك:" والأصح الجواز، لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله في أحدهما

---

(١) من الآية: ٤٢ سورة الزمر.
(٢) معاني القرآن : ٤٢٠/٢ .
(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات:١٣١/٢،باب (مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ لَا مِنْ حَيْثُ الْجَارِحَةِ لِوُرُودِ الْخَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ) الحديث رقم:(٧٠٠) .
(٤) انظر: شرح التسهيل:٦٠/١،وزهر الأكم في الأمثال والحكم:٢١٣/٢، والأمالي للقالي:٣٢٠.
(٥) انظر: الأمثال والحكم للماوردي: ٢٤٢، وشرح التسهيل:٦٠/١ .

فليجز في الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله، إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربا ضربا وضاربا ضربة، وبين قولنا: رأيت ضاربين ضربًا وضربة"(١).

يشير ابن مالك إلى أنه يجوز تثنية المشترك قياسا على جواز عطف بعضه على بعض، فكما يجوز أن تقول: أعطى الأمير بيد المساكين، ويد قطع بها يد السارق، جاز أن تقول: بيديه.

وبعد هذا العرض السابق لأدلة المجيزين نجد من حكم على هذه الظاهرة بالجواز مع الشذوذ، مما يدعو إلى التساؤل كيف كان الأمر جائزا وشاذا في وقت واحد؟

إن من أصدر هذا الحكم هو ابن الحاجب فتراه يقول:" هل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين، كقولك: عينان في عين الشمس، وعين الماء؟ فيه خلاف، والظاهر جوازه شاذا، والكثير تستعمل خلافه"(٢).

فقد حكم ابن الحاجب على هذه القاعدة بالجواز مع الشذوذ ولعل ذلك راجع إلى:

ـ أن الأصل في التثنية الاتفاق في اللفظ والمعنى، وهذا ما درجت عليه العرب في كلامها، وما جاء خلاف ذلك فهو جائز في الاستعمال شاذ في القياس ؛لذا فهو يرى جواز ذلك فيما سمع، مع شذوذ القياس عليه، بدليل قوله : والكثير تستعمل خلافه .

---

(١) شرح التسهيل:١/ ٥٩،٦٠ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:٥٢٩/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولكن النحاة حينما تحدثوا عن إجازة هذه القاعدة، لم يتكلموا عن أمثلة صناعية، أو أقوال مقطوعة عن سياقها، بل من خلال أشعار اللغة وسياقاتها المختلفة، وليس من أمثلة وضعية، بل آيات من الذكر الحكيم، ففي قول الفرزدق(١):

أبي أحد الغيثين صعصعة الذي متى تخلف الجوزاء والنجم يمطر

فالغيثان ليسا بمعنى واحد فأحدهما بمعنى المطر، بدليل قوله :" متى تخلف الجوزاء، والنجم يمطر " والثاني هو صعصعة جد الشاعر، والمعنى واضح لا يحتاج إلى بيت قبله أو بعده ليوضح معناه .

وعند تفسير قوله (تعالى): " ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا "(٢)، روي ابن عباس أنه قال:" لكل إنسان نفسان: إحداهما: نفس العقل التي يكون بها التمييز، والأخرى: نفس الروح التي بها الحياة، وقال ابن الأنباري: من اللغويين من سوى بين النفس والروح. وقال: هما شيء واحد، إلا أن النفس مؤنثة والروح مذكر"(٣)، والنفس يعبر بها عن الإنسان جميعه كقولهم: عندي ثلاثة أنفس، ومع هذا الخلاف في المعنى فقد جاء القرآن معبرا عن ذلك بالجمع مما يدل على جوازه من دون شذوذ، ولعل هذا ما جعل الشاعر يقول(٤):

---

(١) سبق تخريجه: ٤٨ .
(٢) من الآية: ٤٢ سورة الزمر.
(٣) تاج العروس:٥١٦/١٦، مادة(ن ف س)
(٤) البيتان من الطويل، لكُثير في ديوانه:٢٠١ .
الشاهد في قوله : " ذا نفسين " حيث أراد بإحداهما النفس البائسة اليائسة، والأخرى الراجية المستبشرة، ومع اختلافهما في المعنى لكنه ثناهما .
والبيت من شواهد : أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) : ٣٢٥ .

فأصبحتُ ذا نفسين نفسٍ مريضةٍ من اليأس ما ينفكّ همٌّ يعودها

ونفسٍ تُرجّي وصلها بعد صرمها تجمّل كي يزداد غيظا حسودها

كما أن البلاغيين أجازوا التثنية والجمع باعتبار الحقيقة والمجاز، يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني :" والذي نحن بصَدَده، هو أن يُضَمَّ المجاز إلى الحقيقة في عَقْد التثنية، ولكن إن ضممتَ إليه قوله:

فلم أَرَ ضِرغامَين أَصْدقَ منكما عِراكًا إذا الهَيَّابةُ النِكْسُ كَذَّبا

كان لك ذلك، لأن أحدَ الضرغامين حقيقةٌ والآخر مجازٌ"(١).

إلى غير ذلك من الأدلة التي تدل دلالة واضحة على جواز تثنية المشترك المختلف في المعنى وجمعه من غير شذوذ. والله أعلم بالصواب .

(١) أسرار البلاغة : ٣١٨ ، على أن البيت من قول البحتري، وهو من الشعراء المولدين الذين لا يحتج بكلامهم، ولكنه بيت أورده الإمام عبد القاهر، تعقيبا وتعليقا على قول الفرزدق :

يا أحد الغيثين صعصعة الذي ... متى تخلف الجوزاء والنجم يمطر

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القاعدة الثالثة :

نيابة (أل) عن المضاف إليه:

جاءت بعض القواعد النحوية متفرقة، وفي كثير من أبواب النحو متشعبة، دون أن يجمع بين هذه القواعد جامع، أو يربط بين أجزائها رابط، ما أدي إلى اختلافهم في جوازها.

عن نيابة (أل) عن المضاف إليه أتحدث[١]، فقد حكم بعض النحاة على هذه القاعدة بالمنع والفساد، مع كثرة الشواهد الواردة عن العرب بالاستعمال، ونزول النظم القرآني بها:

فمن نيابة (أل) عن ضمير المخاطب في الشعر، قول الشاعر[٢]:

---

(١) اختلف النحاة في حكم نيابة (أل) عن المضاف إليه على ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز نيابة (أل) عن المضاف إليه مطلقا، سواء كان المضاف إليه ضميرا، أم اسما ظاهرا، فإذا قلت : محمد أَمّا العلم فوافر، والخلق فحسن، فـ(أل) ليست خلفا للضمير، بل الضمير مقدر وهو: أما العلم منه أو له، والخلق منه.
انظر : شرح الكافية للرضي:٤٤١/٣، والبسيط :١٠٩٩/٢، والجنى الداني:١٩٩.
المذهب الثاني: ويرى أتباعه جواز نيابة(أل) عن المضاف إليه سواء أكان المضاف إليه ضميرا كقوله (تعالى):" فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ " أي: هي مأواه، أو اسما ظاهرا، نحو قوله (تعالى): "وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا "، أي : رأسي .
انظر: معاني القرآن للفراء:٤٠٨/٢، وتعليق الفرائد للدماميني :٣٦٢/٢ .
المذهب الثالث: ويرى أصحابه جواز النيابة في غير الصلة، ومنعه في الصلة تقول : ضربت زيدا الظهر والبطن، أي: ظهره وبطنه، ولا تقول : زيد الذي ضربت الظهر والبطن .
انظر: شرح التسهيل:٢٦٢/١- ٢٦٤، وشرح الكافية الشافية:٢٢٨/٢، والمساعد:٢٢١/٢.

(٢) البيت من الطويل، منسوب لبعض بني عبس كما في تمهيد القواعد:٢٨١١/٦، وبلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٧١ .
الشاهد في قوله : " اللحى والحواجب" حيث وقعت «أل» خلفا من ضمير المخاطب، في غير باب الصفة المشبهة، فتقديره: لحاكم، وحواجبكم.

ولكِـنْ نـرى أقـدامَنا في نِعـالِكم وآنُفَنـا بـين اللَّحـى والحواجـبِ

ومن نيابتها عن ضمير المتكلم قول الشاعر(١):

لِحَـافِي لِحَـافُ الضَّيْفِ والبيتُ بيتُـهُ ولمْ يُلْهِـني عنـه الغَـزالُ المُقنّـعُ

ومن نيابتها عن ضمير الغيبة قول الشاعر(٢):

كَبِكْـرِ الْمُقَانَـاةِ الْبَيَـاضَ بِصُـفْرَةٍ غَـذَاهَا نَمِـيرُ الْمَـاءِ غَيْـرَ مُحَلَّـلِ

ومنه قول الشاعر(٣):

ولـو سُـئلت عنـا نـواروقومهـا إذا أحـدٌ لم تنطِـق الشـفتان

ومنه – أيضا– قول الآخر(٤):

وأمّـا إذا ركبُـوا فـالوجُو هـ في الـرَّوْعِ مِـن صـدأ البـيضِ حُـمّ

---

(١) البيت من الطويل، لطفيل الغنوي ديوانه:١٤٤ .

الشاهد في قوله : " والبيت بيته" والتقدير : وبيتي بيته .

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه:٤١ .

اللغة: بكر: ما لم يسبقه مثله من كل صنف، المقاناة: الخلط، وبكر المقاناة: أول بيضة تبيضها النعامة وكل لون صفرة في بياض فهو مقاناة.

الشاهد في قوله: " البياض " فأدخل (أل) على الصفة نيابة عن ضمير الغيبة، والتقدير: بيضها.

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق، في ديوانه : ٥٩١/٢ .

الشاهد في قوله : " أحدٌ لم تنطِق الشفتان " أراد لم تنطق شفتاه، فأقام الألف واللام مقام الضمير.

(٤) البيت من المتقارب، منسوب للأعشى، في الكامل للمبرد: ٢٩٤/١، وفي شرح التسهيل:١٠٢/٣، وليس في ديوانه ، الشاهد في قوله:" فالوجوه " أي: فوجوههم، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية التي يمكن الرجوع إليها في مظانها(١).

هذا فيما يخص الشعر، أما ما يخص أعلى مراتب النظم وهو الذكر الحكيم، فقد نابت(أل) عن ضمير الغيبة والتكلم، والاسم الظاهر:

فمن الأول: قوله (تعالى):"فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ " (٢)،أي: هي مأواه، وقوله وقوله (تعالى) : "جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ "(٣)،أي: أبوابها.

ومن الثاني: قوله (تعالى):"وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا "،أي: واشتعل رأسي.

ومن الثالث: جاء قوله (عز وجل):" وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا "(٤)، أي: أسماء المسميات، إلى غير ذلك من آيات الذكر الحكيم(٥).

هذا ما يخص السماع أما القياس : فإنه لما كان حرف التعريف في قولك : مررت برجل فأكرمت الرجل، مغنيا عن الضمير؛ إذ أصل التركيب : مررت برجل فأكرمته، فـ(أل) في الرجل أغنت عن الضمير العائد من (أكرمت)، فقد قاس من أجاز نيابة (أل) عن الضمير، على (أل) المغنية عن الضمير ؛لاستوائهما في التعيين(٦).

ومع هذا العرض السابق لمجيء (أل) نائبة عن المضاف إليه سواء أكان ضميرا أم اسما ظاهرا، في كلام العرب وآيات القرآن الكريم، نجد بعض

---

(١) انظر : المسائل البصريات :٥١٦/١، وشرح التسهيل:١٠١/٣-١٠٢ .
(٢) من الآية :٤١ سورة النازعات .
(٣) سورة ص الآية : ٥٠ .
(٤) من الآية : ٣١ سورة البقرة .
(٥) انظر : شرح التسهيل:١٠٢/٣ .
(٦) انظر : المرجع السابق :٢٦١/١ ، ٢٦٢ .

النحاة[١] يصف هذه النيابة بالمنع والفساد، يقول ابن عصفور: " فإذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى، كأنك قلت: الحسن الوجه منه.

ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض عن الضمير والأصل عندهم: مررت بالرجل الحسن وجهه، فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضا من الضمير، وهذا فاسد "[٢].

وهذا الحكم بالفساد عند ابن عصفور ومن تبعه من النحاة، راجع إلى:

ـ اختلافهم في الجنس، فلا ينوب الحرف عن الاسم، يقول الأنباري عند بيان قوله (تعالى):" جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ "[٣]،... والأبواب مرفوع من وجهين... الثاني: أن يكون مرفوعا بقوله "مُّفَتَّحَةٗ" ولا يكون في "مُّفَتَّحَةٗ" ضمير، وتقديره : مفتحة لهم الأبواب منها، فحذف منها، وذهب الكوفيون إلى أن التقدير فيه : مفتحة لهم أبوابها، فأقاموا الألف واللام مقام الضمير، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن الحرف لا يقوم مقام الاسم "[٤].

(١) كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه :٣٣٧/٤، وابن أبي الربيع في البسيط:١٠٩٤/٢، والأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٣١٦/٢ .
(٢) شرح الجمل : ٥٧١/١، ٥٧٢ .
(٣) سورة ص الآية: ٥٠.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ٣١٦/٢ ، ٣١٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ـ أنه قد يصرح بالضمير مع (أل) والقول بنيابتها عنه يؤدي إلى اجتماع العوض والمعوض منه، وهذا قبيح، مستدلين بقول طرفة بن العبد(١):

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ منها، رقيقَةٌ بِجَسّ النّدامى، بَضّةُ المُتجَرَّدِ

وبعد فالذي أراه جواز نيابة (أل) عن المضاف إليه فيما لا يشترط فيه الضمير سواء كان في باب الصفة المشبهة، كقول الشاعر(٢):

فماحَتْ بهِ غرُّ الثنايا مُفلَّجًا وسيمًا جلَتْ عنهُ الطِّلالَ مُؤْشَّما

أراد: فمًا غرُّ الثنايا، فجمع مع الألف واللام، كما يجمع مع الضمير إذا قيل: فماحت به فمًا غرا ثناياه، أو كان ضميرا أو اسما ظاهرا كما مثلنا .

---

(١) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه: ٢٤.
الشاهد في قوله: " الجيب منها " فقد اجتمع العوض وهو الألف واللام في الجيب، والمعوض عنه وهو الضمير في منها، وهو قبيح عند من منع نيابة (أل) عن الضمير.
وهذا مردود عند من أجاز نيابة (أل) عن المضاف إليه لأمرين:
أحدهما: أن (أل) في لفظ (الجيب) ليست للتعريف ؛بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك، ونظير هذا أن (التاء) في : جهة، عوض من (الواو) التي هي فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يُجْعَلْ ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن (التاء) في : وجهة، لمجرد التأنيث بخلاف (تاء) جهة.
الثاني: أننا لو سلمنا كون حرف التعريف الذي في لفظ (الجيب) عوضًا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله:
إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألَمَّا ... أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا
انظر: شرح التسهيل : ٣/ ١٠١ .

(٢) البيت من الطويل، منسوب لحميد بن ثور، في منتهى الطلب من أشعار العرب : ٣٤ ، غير منسوب في شرح التسهيل : ٢٦٣/١.

أما ما يشترط فيه أن يكون المضاف إليه صلة فلا تنوب (أل)، فلا تقول في مثل : زيد الذي ضربت الظهر والقدم، وتريد ظهره وقدمه، يقول الرضي:" والأولى يقوم مقامه فيما لا يشترط فيه الضمير، كما في البيت المذكور – يشير إلى قول الشاعر : لحافي لحاف الضيف والبرد برده – أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملة، وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا"[١]، إلى غير ذلك من الأدلة . والله أعلم بالصواب.

(١) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٢٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، أهل الحمد والفضل والإحسان ، أحمدُك ربنا يا ذا الجلال، على ما أنعمت علينا من نِعمٍ لا تُحصى، ونسألك أن تبارك لنا في أوقاتنا، وأن تعمرها بالطاعات والصالحات.

وبعد

فقد انتهيت – بعون الله وتوفيقه – من كتابة هذا البحث، ويمكنني استخلاص أهم النتائج الآتية :

- أثبت البحث أن الرعيل الأول من النحاة كـ(سيبويه والفراء) استشهدوا بالحديث النبوي الشريف، وهذا يعد ردا على أبي حيان في تحامله على ابن مالك في كثرة استشهاده بالحديث النبوي.
- يعد ابن عباس – رضي الله عنهما– أول من فتح باب الاستشهاد بالشعر، وهذا ما أشار إليه الجاحظ .
- احتج نحاة الكوفة بالشعر الذي لا يعرف قائله، وهذا لا يعني أنهم كانوا يترخصون كل الترخيص في قبول كل اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله .
- تعد أصول النحو كـ(السماع ، والقياس ، الإجماع ، وغيرهم) هي أصول النحو الغالبة التي اعتمدها النحاة في التقعيد والحكم على كلام العرب شعرا ونثرا، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى، منها:
- مراعاة أصل التركيب ، والتلازم والتضام في قبح الفصل بين المتضايفين .

- الحمل على النظير من غير تأويل في جواز جر تمييز(كم) الاستفهامية حملا على نظيرتها الخبرية .
- أن إضافة الشيء إلى نفسه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، ومن ثم حكم ابن يعيش بقبح إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى، مع كثرة الاستعمال .
- اعتمادهم على التأويل والإضمار، في الحكم على أقوال العرب ويظهر ذلك جليا في مسألة: إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى.
- من القواعد الأصولية أنه: لا يحمل أصل على فرع ؛لأنه أضعف منه في العمل، لذلك حكم البصريون بشذوذ ترك إظهار الضمير العائد من الوصف إذا جرى على غير صاحبه ولم يلبس .
- من القواعد الأصولية الاطراد، وهي تعني مجيء مسائل الباب وأحكامه على سنة واحد وقالب واحد، ولهذا أوجبوا إظهار الضمير العائد من الوصف إذا جرى على غير صاحبه ألبس أم لم يلبس .
- حكم ابن الحاجب بجواز تثنية المشترك مع الشذوذ قياسا على جواز عطف بعضه على بعض، مع كثرة السماع والاستعمال عند العرب، معتمدا على قاعدة (الاطراد في السماع والشذوذ في القياس) .
- اعتمادهم على قاعدة اختلاف الجنس فلا ينوب حرف عن اسم وكذا العكس، لذلك حكم ابن عصفور بفساد نيابة (أل) عن المضاف إليه، مع كثرة الاستعمال .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثبت المصادر والمراجع

- أولا: القرآن الكريم.
- ثانيا: السنة النبوية.
- ثالثا: المطبوعات.
- أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي، مكتبة النهضة – بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٥ه، ١٩٦٦م.
- أبو زكريا الفراء، مذهبه في اللغة والنحو، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة: ١٣٨٤ه، ١٩٦٤م .
- إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ، محمود شكري الآلوسي ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م٠
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح د : رجب عثمان محمد ومراجعة د: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – بالقاهرة، الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م.
- الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه (بحث) إعداد : جزاء محمد حسن المصاوره، كلية الآداب، جامعة مؤته، العدد(٢٥) ٢٠١٥م.
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة ، دار المدني بجدة.
- أسرار العربية للأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- إسفار الفصيح للهروي، تحقيق : أحمد بن سيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأسماء والصفات للبيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد

الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- أصول الاستدلال النحوي عند الشاطبي في ضوء تعقيبه على آراء الكوفيين في المقاصد الشافية، إعداد/تامر أحمد محمد أحمد، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد(١٢) ٢٠٠٨ م .
- أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، دار الثقافة، بيروت،(دت)
- أصول النحو العربي د.محمد خير الحلواني، الأطلسي، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- أصول النحو العربي، لمحمود نحلة، دار العلوم العربية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت، الطبعة : الثالثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- الإغراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو (رسالتان) ، للأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- الأمالي = شذور الأمالي = النوادر لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.
- أمالي ابن الشجري تحقيق د : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة : الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩١ م.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ ، ١٩٥٤ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الأمثال والحكم للماوردي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة: الأولى،١٤٠٦ه.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة : الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق د : محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٨ه - ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق أ.د : إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة : الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥ م .
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د : كاظم بحر المرجان عالم الكتب الطبعة : الثانية، ١٤١٦هـ ١٩٩٦ م .
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة : ١٤٢٠ هـ .
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة د : فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د : عيّاد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان، الطبعة : الأولى، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د : طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٤٠٠ه- ١٩٨٠م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، اخرجه محمد سعيد العريان ، الطبعة الاولى ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٤٠ م .
- التبيان في إعراب القران للعكبري، تحقيق : عيسى البابي الحلبي وشركاه د.ت .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق أد: حسن هنداوي، دار القلم دمشق.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة : الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه لرمضان عبد التواب،، مكتبة الخانجي، جامعة عين شمس - القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩١ م .
- التعريفات للجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة : الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د : محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب : رسالة دكتوراة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، د. شعبان عوض محمد العبيدي ، جامعة ليبيا، دار الكتب ، بنغازي ، ١٩٩٩ م .
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق د : عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة : الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ. د: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق أ. د : فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة : الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢هـ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، دار الفكر – بيروت .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة : الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة د.ت .
- الدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر، تحقيق د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م .
- دراسات لأسلوب القران الكريم لعبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، بدون.
- ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت،١٤٠٦ه، ١٩٨٦ م.
- ديوان الأعشي شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- ديوان الراعي النميري، شرح د: واضح الصمد، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى : ١٤١٦ه، ١٩٩٦م .
- ديوان الطرماح بن حكيم، عني بتحقيقه د: عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤ه،١٩٩٤م .
- ديوان العباس بن مرداس السليمى، جمعه وحققه د: يحيي الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢ه، ١٩٩١م .
- ديوان الفرزدق دار صادر – بيروت .
- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به : حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة : الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م .
- ديوان امرئ القيس اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة : الثانية، ١٤٢٥ه - ٢٠٠٤ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٥ه، ١٩٩٤م.
- ديوان تأبط شرا، وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار

الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م.
- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م .
- ديوان ذي الرُّمة عني بتصحيحه وتنقيحه : كارليل هنرى هيس مكارتني ، طبع على نفقة كلية كمبريج : ١٣٣٧هـ ١٩١٩م.
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، تحقيق : حسان فلاح أوغلي، دار صادر – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٩٩٧م .
- ديوان عمرو بن قميئة، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه/ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ، جامعة الدول العربية، ١٣٨٥ه،١٩٦٥م .
- ديوان كثير عزة، تحقيق د : إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ١٣٩١ه،١٩٧١م .
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق د: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية(منقحة)١٤١٦ه،١٩٩٦م .
- رسالة الحدود للرماني، تحقيق : إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي، تحقيق: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، محمد كامل قره ، دار الرسالة العالمية، الطبعة : الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤ه، ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي، حققه: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، حققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧ه، ١٩٨٨م .
- شرح أشعار الهذليين للسكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة العروبة، ١٣٨٤ه، ١٩٦٥م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار، إشراف د : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)، الطبعة: الخامسة.
- شرح الكافية للرضي، د: يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس، بنغازي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري، تقديم وتحقيق : د. مجدي محمد

سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى : ١٤٢٤ه، ٢٠٠٣م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه دراسة لغوية نحوية (ماجستير) إعداد/ شيماء عبد الزهرة نعمان ذرب المالكي، جامعة بابل ، كلية التربية، ١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.
- العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، لابن رشيق القيرواني، حققه، وفصله، وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة ١٤٠١ه، ١٩٨١م.
- الغرة في شرح اللمع لابن برهان مع دراسة لفكره النحوي، دراسة تحقيق د : فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدميرية، الطبعة الأولى ١٤٣٢ه، ٢٠١١م (أصل الكتاب رسالة دكتوراه) .
- فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م .
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان ، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، د . ت .
- كتاب العين للخليل، تحقيق : د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة : الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة : الثالثة، ١٤٠٧ هـ .
- كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، للشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د : عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة : الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- لسان العرب لابن منظور دار صادر – بيروت ، الطبعة : الثالثة، ١٤١٤ هـ .
- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق : على النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- المحررالوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد،دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة : الأولى،١٤٢٢هـ.
- مختار الصحاح لأبي بكر بن عبد القادر الحنفي، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبةالعصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة : الخامسة،١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- المدارس النحوية لخديجة الحديثي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ه، ٢٠٠١م، دار الأمل– أربد، الأردن .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د . مهدي المخزومي، الناشر / مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٧ه،١٩٨٥م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم

القرى (دار الفكر، دمشق- دار المدني، جدة)،الطبعة:الأولى(١٤٠٠- ١٤٠٥هـ).
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة : الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة : الأولى، بدون تاريخ .
- معاني القرآن للنحاس، محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ه .
- معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها) د. محمد حسن حسن جبل، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦ م .
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمن عبد النعيم، دار الفضيلة، د . ت .
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ه،٢٠٠٧م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» للعيني، تحقيق أ. د : علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة :

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأولى،١٤٣١هـ -٢٠١٠ م.

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د : كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر- العراق : ١٩٨٢ م .
- المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت . د. ت.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، لمحمد بن ميمون المبارك، تحقيق د: محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف – محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ .
- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، لخديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد، بغداد، العراق ١٩٨١م .
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢ م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٥٦٤٣
٢.	Abstract	٥٦٤٤
٣.	المقدمة .	٥٦٤٥
٤.	التمهيد، بعنوان " أصول واصطلاحات " وفيه :	٥٦٤٨
٥.	أولا : الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في استنباط القواعد النحوية:	٥٦٤٨
٦.	السماع .	٥٦٤٨
٧.	القياس .	٥٦٥٧
٨.	الإجماع .	٥٦٥٩
٩.	استصحاب الحال .	٥٦٦٠
١٠.	ثانياً : مفهوم المصطلحات :	٥٦٦٢
١١.	الكثرة .	٥٦٦٢
١٢.	القبح .	٥٦٦٣
١٣.	الشذوذ .	٥٦٦٤
١٤.	الفساد .	٥٦٦٤
١٥.	المبحث الأول : بعنوان " ما حكم عليه بالقبح مع كثرة شواهده" وفيه :	٥٦٦٦
١٦.	مجيء الحال فعلا ماضيا غير مقرون بـ(قد) .	٥٦٦٧
١٧.	جر تمييز (كم) الاستفهامية .	٥٦٧٣
١٨.	إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى .	٥٦٧٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

م	الموضوع	الصفحة
١٩.	الفصل بين المضاف والمضاف إليه .	٥٦٨٥
٢٠.	العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار .	٥٦٩٤
٢١.	المبحث الثاني : بعنوان " ما حكم بالشذوذ أو الفساد مع كثرة شواهده " وفيه:	٥٦٩٩
٢٢.	ترك إظهار الضمير العائد من الوصف إذا جرى على غير صاحبه ولم يلبس.	٥٧٠٠
٢٣.	اختلاف المعنى في التثنية والجمع .	٥٧٠٥
٢٤.	نيابة (أل) عن المضاف إليه .	٥٧١٢
٢٥.	الخاتمة .	٥٧١٨
٢٦.	ثبت المصادر والمراجع .	٥٧٢٠
٢٧.	فهرس الموضوعات	٥٧٣١